

جمهورية مصر العربية



وزارة التخطيط

تقرير متابعة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

من خطة عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	تقديم
٤	جدول أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
٦	الفصل الأول تطورات الوضع الاقتصادي
٩	الفصل الثاني التنمية الاقتصادية
٩	الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي
١١	الاستثمارات والتراكم الرأسمالي
١٧	الموازنة العامة للدولة والسياسة المالية
٢١	التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات
٢٦	الفصل الثالث التنمية القطاعية
٢٧	الزراعة والرى واستصلاح الأراضي
٣٠	البتروى و التعدين والغاز الطبيعى
٣٠	الصناعات التحويلية ومنتجات البتروى
٣٢	الكهرباء والمياه
٣٣	المطاعم والفنادق
٣٤	النقل والاتصالات وقناة السويس
٣٥	الإسكان و التعمير
٣٦	التشييد والبناء
٣٧	الفصل الرابع التنمية البشرية
٣٧	الاستهلاك العائلى ومستوى المعيشة
٣٨	العمالة والتوظف
٤٠	التصدى لمشكلة الفقر
٤٠	نهضة المرأة المصرية
٤١	التعليم
٤٢	الصحة والسكان
٤٣	المرافق العامة
٤٤	الفصل الخامس التنمية المحلية
٤٤	الخطة العاجلة
٤٥	المناطق العشوائية
٤٦	المناطق الصناعية
٤٦	التوزيع المكاني للاستثمارات
٤٩	الملاحق

تقديم

اعدت خطة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ في ظل ظروف عالمية اقتصادية وسياسية مضطربة، فقد كانت الحرب علي العراق تلوح في الأفق واتسم الاقتصاد العالمي بالتباطؤ. وحدثت تقلبات كبيرة في سعر الصرف. وكان هذا التباطؤ امتدادا لما حدث في العامين السابقين عانت خلالها بعض البنوك العالمية من مشكلة القروض الرديئة مما اضعف من أوضاعها المالية. وأدت هذه الظروف إلى إعادة النظر في الهدف الإنمائي الأساسي لسنوات الخطة الخمسية الخامسة، وهو نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا بما لا يقل عن ثلاثة اضعاف معدل نمو السكان (أي أكثر من ٦%) وحتى تكون الخطة واقعية فقد استهدفت خطة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ معدل نمو يساوي نحو ٣% .

ومن حسن الطالع أن هذا العام شهد ظروفاً أفضل مما كان متوقعا في بدايته، فلم تستمر الحرب على العراق لمدة طويلة (وإن كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية بالعراق مازالت غير مستقرة)، كما تعافت البنوك العالمية من غالبية المشاكل المالية التي كانت تقيد نشاطها الإنمائي واستعادت الأسواق المالية الدولية نشاطها وارتفعت الأرقام القياسية لأسعار الأسهم بها، وكذلك نمت التجارة الدولية بمعدلات تفوق كثيراً تلك التي سادت في السنتين السابقتين .

وعلى الصعيد المحلي، فقد كان للجهود التي تبذلها الحكومة والسياسات الاقتصادية التي تتبعها في مختلف الأنشطة، بالإضافة إلى الظروف العالمية والإقليمية ثمار جيدة حيث وصل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (بتكلفة العوامل) إلى ٤,٣%٠ ويرجع هذا الارتفاع في معدل النمو إلى زيادة الاستثمارات المحلية بنحو ١٠ مليار جنيه، مما أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، ليرتفع معدل النمو الحقيقي بنسبة أكبر من العام الماضي، وتتزايد القدرة على توفير وتحسين الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة، وأدى كذلك إلى انفراج نسبي في حجم التوظيف وزيادة فرص العمل المتاحة، لينخفض معدل البطالة وإن كان بدرجة طفيفة.

ومن ناحية أخرى زادت قيمة الصادرات السلعية خلال عام المتابعة بنسبة ٢٧% وكانت الزيادة في الصادرات (غير البترولية) بنحو ٣٠%، أما الصادرات الخدمية فقد زادت بنحو ٢٧,٥% حيث زادت رسوم المرور في قناة السويس بنحو ٢٤,٥% والسياحة بنحو ٤٤% وقد أثمر الحساب الجاري (بسبب زيادة المدفوعات في تحقيق فائض بلغ ٣٧٢٩ مليون دولار رغم زيادة عجز الميزان التجاري (بسبب زيادة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة ٢١%، وخاصة الواردات من مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية) وعلى الرغم من انعكاس تحسن ميزان المدفوعات على استقرار سوق الصرف وتضاؤل الفرق في سعر الصرف بين البنوك والسوق غير النظامي فقد استمرت الزيادة في الأسعار المحلية حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنسبة ١١,٧% خلال العام.

إن هذا التحسن في الأداء الاقتصادي والتنموي الذي تحقق خلال العام الماضي، لا يعكس فحسب الإمكانيات الكامنة للاقتصاد المصري، وحيويته، والإستجابة للسياسات الاقتصادية المناسبة ولكن يضمن تحقيق تحسن مضطرد في كافة مؤشرات التنمية البشرية، في مجالات التعليم والصحة وتوفير الخدمات الاجتماعية والمرافق وغيرها، كما يؤكد - كذلك- على سلامة التوجه الاقتصادي، وواقعية الأهداف التي تضمنتها خطة العام الحالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ولعل هذا يقع ضمن ما تبتغيه تقارير المتابعة السنوية لخطة التنمية.

وزير التخطيط

د. عثمان محمد عثمان

أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

المؤشرات الاجتماعية

البيان	/	/	%
السكان بالداخل (بالمليون نسمة)	,	,	,
قوة العمل (بالألف)	,	,	,
أعداد المشتغلون (بالألف)	,	,	,
معدل البطالة %	,	,	,
العمر المتوقع عند الميلاد (سنة)	,	,	,
- إناث	,	,	,
- ذكور	,	,	,
أعداد الطلاب (بالألف)	,	,	,
- تعليم قبل الجامعي (شاملاً الأزهر)	,	,	,
- تعليم عالي (شاملاً الأزهر)	,	,	,
نسبة الأمية (١٠ سنوات فأكثر) %	,	,	,
- إناث	,	,	,
- ذكور	,	,	,

الناتج المحلي الإجمالي (سوق/ بالأسعار الجارية) مليار جنيه	,	,	,
متوسط نصيب الفرد من الناتج (بالجنيه)	,	,	,
معدل النمو الاقتصادي (نسبة الزيادة في الناتج المحلي - سوق/ بالأسعار الثابتة) الثابتة) %	,	,	,
- معدل نمو الناتج الزراعي (%)	,	,	,
- معدل نمو ناتج البترول الخام (%)	(,)	(,)	,
- معدل نمو الناتج الصناعي (%)	,	,	,
- معدل نمو الناتج للتشييد والبناء (%)	,	(,)	,

					- معدل نمو الناتج للمطاعم والفنادق (%)
					إجمالي الإنفاق على الاستثمار (بالمليار جنية) منه : - الاستثمارات الحكومية - استثمارات الهيئات الاقتصادية - استثمارات الشركات العامة (٩٧ & ٢٠٣ & & القابضة النوعية) - استثمارات القطاع الخاص
					إجمالي الحصيلة من النقد الأجنبي (مليون دولار) منها : - صادرات الطاقة (بترول، غاز، كهرباء) - صادرات زراعية وصناعية - قناة السويس - السياحة
					إجمالي المدفوعات (الواردات والتحويلات) مليون دولار
					رصيد المعاملات والتحويلات الجارية (مليون دولار) رصيد الحساب الكلي لميزان المدفوعات (مليون دولار)
					إجمالي النفقات (بالمليار جنية) في الموازنة العامة
					إجمالي الوارد (بالمليار جنية) في الموازنة العامة
نسبة التغيير % للسنة	الربع الرابع		٢٠٠٤/٠٣	٢٠٠٣/٠٢	
	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢			
٤٣,١	١,٩	١,١	٧,٥	٥,٢٤	عدد السياح (بالمليون سائح)
١٣١,٢	٧,٩	١٧,٢	٧٣,٠	٣٣,٠	عدد الليالي السياحية (بالمليون)
١٣,٢	٨٤٣,٢	٦٥٣,٠	٢٩٠٥,٤	٢٥٦٥,٥	إنتاج الحديد (الف طن)
١,٤	٧٤٣٩,٦	٦٩٠٥,٧	٢٨٧٢٩,٦	٢٨٣٢٨,٤	إنتاج الأسمنت (الف طن)
١٤,٩	١٥١,٤	١٣٦,٢	٥٧٩,٠	٥٠٣,٨	حمولة السفن (مليون طن)
٧,٠	١٣٧٤٩	١٢٠٧١	٥٠٦٤٢	٤٧٣٣٠	الاستهلاك غير المنزلي للكهرباء (مليون ك . و . س)

الفصل الأول

تطورات الوضع الاقتصادي

النمو الاقتصادي والتوازن الكلي:

تشير نتائج المتابعة لعام (٢٠٠٤/٢٠٠٣) إلى أن الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج (مقوماً بأسعار ٢٠٠٢/٢٠٠١) قد حقق معدلاً للنمو بلغ ٤,٣٪، وارتفعت قيمته (بالأسعار الجارية) من ٣٩١ مليار جنيه في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى نحو ٤٤٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣. وبإضافة صافي الضرائب غير المباشرة تصل قيمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لنحو ٤٧٤ مليار جنيه، وبإضافة صافي الواردات (واردات السلع والخدمات - صادرات السلع والخدمات) فإن قيمة الموارد المتاحة للاستخدام المحلي والتي تمثل العرض الكلي من السلع والخدمات تبلغ حوالي ٤٨٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٣,٢٪ بالأسعار الثابتة، وهو ما يقل عن معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق البالغ ٤,١٪. ويرجع ذلك إلى انخفاض عجز ميزان السلع والخدمات (صافي الواردات) عن العام السابق.

فقد انخفض العجز من ١١,١ مليار جنيه في ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٨ مليار جنيه في عام المتابعة. ورغم هذا الانخفاض فقد زادت التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى ٤٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام المتابعة بالمقارنة بنسبة ٤٣,١٪ في العام السابق. وك مؤشر على درجة انفتاح الاقتصاد المصري، فإن هذه الزيادة تعود - في حقيقتها - إلى زيادة الصادرات بمعدل أسرع من معدل زيادة الواردات (بعد استبعاد أثر التغير في سعر الصرف) فقد زادت الصادرات والواردات (من السلع والخدمات) بنسبة ٢٣,٥٪، ١٧,٢٪ على التوالي.

وكما هو واضح فإن هذا التغير الهيكلي النسبي يعكس سياسة سعر الصرف التي بدأ تطبيقها في أوائل عام ٢٠٠٣، التي أدت إلى تشجيع الصادرات من ناحية، وإلى زيادة الاستيراد لتعويض النقص في المخزون خلال فترة احتقان سوق الصرف.

أما جانب الطلب الكلي (أي الإنفاق على الناتج المحلي) والذي يمثل الشق الأخر لمعادلة التوازن الاقتصادي الكلي ويتكون من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري (العام والخاص) فقد ارتفع بنسبة ١٢,٦٪ عن العام السابق، وهي نسبة تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة البالغ ٤,١٪، الأمر الذي انعكس في ارتفاع معدل التضخم الكلي (المكشم الضمني للناتج المحلي) الذي يقدر بحوالي ٩,٥٪، بالمقارنة بمعدل بلغ حوالي ٧,١٪ في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢. ويعود هذا الارتفاع إلى تغير أسعار مكونات الطلب الكلي بنسب متفاوتة، ولكن السبب الأساسي يكمن في انخفاض قيمة الجنيه المصري منذ يناير ٢٠٠٣.

جدول رقم (١)
مؤشرات الموارد والاستخدامات

(بالمليار جنيه)

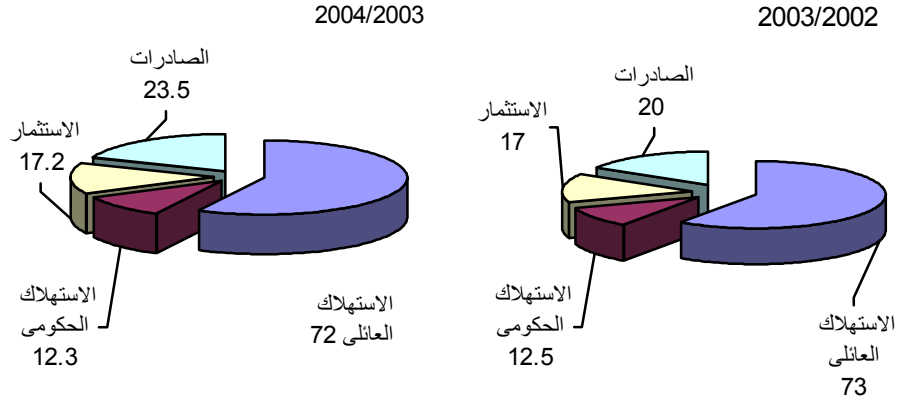
مبدئي ٢٠٠٤/٢٠٠٣		فعلي ٢٠٠٣/٢٠٠٢		فعلي ٢٠٠٣/٠١	البيان
بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية		
٤٠٦,٨	٤٧٤,٤	٣٩٠,٧	٤١٧,٥	٣٧٨,٩	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق
٦,٣	٨,٠	٩,٤	١١,١	١٦,٥	+ صافي الواردات
١٠٢,٠	١٤١,٥	٨٧,٠	١٠١,١	٨٥,٩	* الواردات (سلع وخدمات)
٩٥,٨	١٣٣,٥	٧٧,٦	٩٠,٠	٦٩,٤	* الصادرات (سلع وخدمات)
٤١٣,٠	٤٨٢,٤	٤٠٠,١	٤٢٨,٦	٣٩٥,٤	= العرض / الطلب الكلي
٣٤٣,٠	٤٠١,٤	٣٣٣,٩	٣٥٧,٦	٣٣٦,٢	* الإنفاق على الاستهلاك النهائي
٧٠,٠	٨١,٠	٦٦,٢	٧١,٠	٦٩,٢	* الإنفاق على الاستثمار
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)					
٨٤,٣	٨٤,٦	٨٥,٥	٨٥,٧	٨٦,١	الاستهلاك النهائي
١٥,٧	١٥,٤	١٤,٥	١٤,٣	١٣,٩	الإدخار المحلي
١٧,٢	١٧,١	١٦,٩	١٧,٠	١٨,٣	الاستثمار المحلي
١,٦	١,٧	٢,٤	٢,٧	٢,٤	فجوة الموارد

أما القيمة الحقيقية للإنفاق الكلي على الناتج (الطلب الكلي بالأسعار الثابتة) فقد ارتفعت بنسبة ٣,٢%، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للاستهلاك النهائي نحو ٢,٧% (٢,٧% للاستهلاك الخاص و ٣,١% للاستهلاك العام)، بينما زاد الإنفاق الاستثماري (بالأسعار الثابتة) بنسبة ٥,٧%.

وبالمقارنة بالعام السابق (٢٠٠٣/٢٠٠٢) الذي زاد خلاله إجمالي الإنفاق المحلي بنسبة ١,٣% فقط يلاحظ أن الزيادة للموسم خلال عام المتابعة (٢٠٠٤/٢٠٠٣) تركزت في الإنفاق الاستثماري. فبينما زاد الاستهلاك بنسبة ٢,٤%، ٢,٧% في السنتين على التوالي، فقد زاد الاستثمار الثابت بنسبة ٦,٦% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، بالمقارنة بانخفاض نسبته ٥,٩% في العام السابق. وقد انعكست هذه المعدلات في الهيكل النسبي لاستخدامات الناتج المحلي؛ إذ يمثل الإنفاق على الاستهلاك نحو ٨٤% من الناتج المحلي الإجمالي (منها ٧٢% للاستهلاك الخاص، ١٢% للاستهلاك العام) في حين يبلغ الإنفاق على الاستثمار في ذات العام نسبة ١٧,٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (١)

الهيكل النسبي لاستخدامات الناتج (%)



وعلى الرغم من الزيادة البسيطة في نصيب الإنفاق على الاستثمار في الناتج المحلي فقد انعكس انخفاض حصة الإنفاق على الاستهلاك النهائي بأكثر من نقطة مئوية واحدة في تحول الموارد إلى الطلب الخارجي، وزيادة الصادرات إلى ٢٣,٥% من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بالمقارنة بحوالي ٢٠% في العام السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم التجارة مع العالم الخارجي قد زاد في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى نحو ٥٧,٩% من الناتج المحلي بسعر السوق بالمقارنة مع ٤٥,٨% في العام السابق مما يدل على زيادة النشاط الاقتصادي مع الخارج، وتمثل الواردات السلعية والخدمية نسبة ٢٩,٨% من الناتج مقابل ٢٤,٢% في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، بينما تمثل الصادرات نحو ٢٨,١% مقابل ٢١,٦% في العام السابق، مما يدل على نجاح ملحوظ لسياسة تعويم الجنيه الذي أدى بدوره إلى زيادة في الصادرات بنسبة أكبر من الزيادة التي تحققت في الواردات وبالتالي انخفاض فجوة الموارد من ٢,٦% في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى نحو ١,٧% في عام المتابعة.

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية

الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي :

الإنتاج المحلي الإجمالي

بلغت قيمة الإنتاج المحلي (بالأسعار الجارية) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ نحو ٧٣٩ مليار جنيه مقابل ٦٥٥ مليار جنيه في العام السابق؛ كانت أهم القطاعات مساهمة في الإنتاج هي الصناعات التحويلية، الزراعة، تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٠،٣٣٪، ١٠،٣٣٪، ١٠،٣٣٪ على التوالي، أما قطاعا النقل والاتصالات، والتشييد فقد ساهما بنحو ٦٪ لكل منهما.

ويتركز نحو أكثر من نصف الزيادة في الإنتاج في ثلاثة قطاعات رئيسية هي الصناعات التحويلية (بما فيها تكرير البترول)، والمطاعم والفنادق، والزراعة والرى بنسبة مساهمة ٢٦٪، ٢٣٪، ١٠٪ مقابل ٥٪، ١٧٪، ٢٧٪ لهذه القطاعات في العام السابق.

ويلاحظ أن قطاعات النقل والاتصالات، وقناة السويس، والأنشطة العقارية قد حققت معدلات نمو (٣،٣٪، ٨،٩٪، ٣،٢٪) تفوق المعدلات المستهدفة (٢،٥٪، ١،٤٪، ٢،٤٪) في خطة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، بينما لم يحقق قطاع استخراج البترول المعدل المستهدف حيث انخفض الإنتاج بنسبة ٢،٩٪.

الناتج المحلي الإجمالي:

تشير نتائج المتابعة لخطة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل بلغت نحو ٤٤٥ مليار جنيه مقابل ٣٩١ مليار جنيه في العام السابق. وبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج في عام المتابعة (مقدراً بالأسعار الثابتة) نحو ٤،٣٪ مقابل ٣،٤٪، ٣،٢٪، ٣٪ في الأعوام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٢٠٠٣/٢٠٠٢ على الترتيب (الشكل رقم ٢). وعلى الرغم من أن معدل النمو الاقتصادي المحقق لازال أقل مما استهدفته الخطة الخمسية الخامسة؛ فإنه يعكس ليس فقط إضطراد التحسن في أداء الاقتصاد، وتجاوزه للأثار السلبية للتطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية خلال العامين السابقين، وإنما يعود كذلك إلى سرعة استجابة الاقتصاد للسياسة الاقتصادية التي ساعدت على زيادة حجم الاستثمارات والتصدير في نفس الوقت؛ على النحو الذي تم بيانه من قبل.

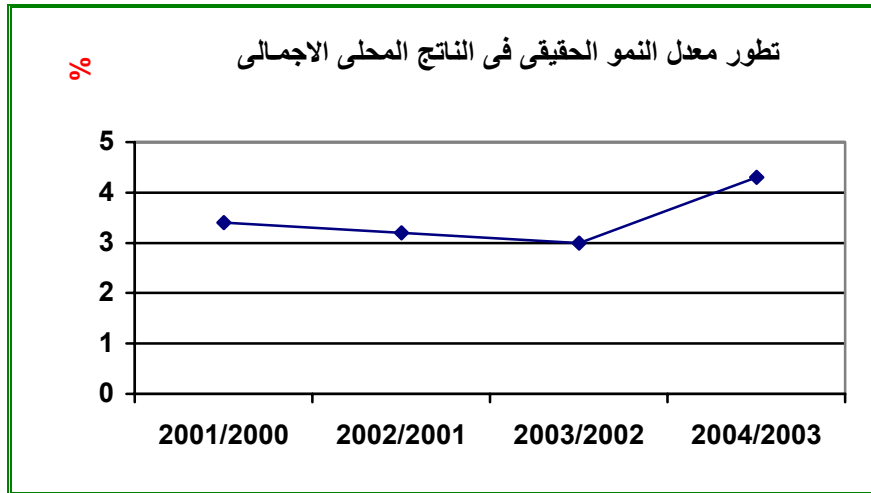
ويظهر ذلك بوضوح من دراسة نمط النمو في القطاعات والأنشطة المختلفة المولدة للناتج المحلي الإجمالي. فقد حققت قطاعات المطاعم والفنادق، تكرير البترول واستخراج الغاز، وقناة السويس أعلى معدلات نمو في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بلغت نحو ٢٨،٤٪، ٨،٩٪، ١٠،٨٪، و ٩٪ على الترتيب، وهذه المعدلات تفوق المعدلات المستهدفة لها في خطة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، بينما اقتربت معدلات نمو قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية الأخرى من المعدلات المستهدفة لها.

تطور معدل النمو الحقيقي في أهم القطاعات والأنشطة
في عامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و ٢٠٠٣/٢٠٠٤

٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢	البيان
٣٨,٤	١٨,٨	المطاعم والفنادق
(٢,٩)	(٠,٤)	تكرير البترول
١٠,٨	٨,٦	استخراج الغاز
٩,٠	٢٣,١	قناة السويس
٣,٣	٢,٨	الزراعة
٣,٥	٢,٣	الصناعات التحويلية (بدون تكرير البترول)

وبتحليل الزيادة في الناتج الإجمالي بتكلفة العوامل بالأسعار الجارية البالغة نحو ٩٠,٦ مليار جنيه عن سنة الأساس (٢٠٠٢/٢٠٠١) للخطة الخمسية الحالية ٢٠٠٧/٢٠٠٢ نجد أن ٥١٪ من الزيادة تركزت في ثلاثة قطاعات هي الاستخراجات، الصناعات التحويلية، والزراعة بنسبة ٢٠,٧٪، ١٧,١٪، ١٣,٢٪ على التوالي. أما قطاعات النقل والاتصالات (شاملة قناة السويس)، والتجارة والمال والتأمين والمطاعم والفنادق فقد ساهمت في زيادة الناتج المحلي بنحو ٣٠,٤٪ وكانت مساهمة القطاع العام في هذه الزيادة بنحو ٣٦,٧ مليار جنيه بنسبة ٤٠,٥٪، والقطاع الخاص بنحو ٥٣,٩ مليار جنيه بوزن نسبي ٥٩,٥٪ وتركزت الزيادة في ناتج القطاع العام في قطاعي الاستخراجات وقناة السويس بنسب ٣٤,٨٪ و ١٨,٨٪ على التوالي. في حين تركزت الزيادة في ناتج القطاع الخاص في الصناعات التحويلية، والزراعة، والتجارة، والمطاعم والفنادق بنسب ٢٥,٤٪، ٢١,٨٪، ١٦٪، و ٧,٢٪ على التوالي.

شكل رقم (٢)



الاستثمارات والتراكم الرأسمالي :

حجم الاستثمارات المنفذة :

بلغ حجم الإنفاق على الاستثمار في ٢٠٠٤/٢٠٠٣ نحو ٨١ مليار جنيه بالمقارنة باستثمارات قدرها ٧١ مليار جنيه في العام السابق. وكما ذكرنا من قبل فإن نسبة الزيادة في حجم الاستثمار المحلي (بالأسعار الثابتة) في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بلغت ٥,٧%، وارتفع بالتالي معدل الاستثمار إلى ١٧,٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

ورغم أن معدل الاستثمار أعلى قليلا من المعدل المحقق في العام السابق، فإنه يقل كثيرا عما يلزم للارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى المستوى الذي يضمن تحسنا مطردا في مستوى العيشة وتوفير فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة في قوة العمل. ومع ذلك فقد ارتبطت هذه الزيادة الضئيلة في معدل الاستثمار بارتفاع معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنقطة مئوية كاملة، الأمر الذي يرجع إلى ارتفاع كفاءة الاستثمار (معبرا عنها بمعامل رأس المال/ الناتج).

وبتحليل نتائج متابعة الاستثمارات المنفذة خلال العامين السابقين على عام المتابعة نجد أن الحكومة نفذت استثمارات قدرها ٢٢,٥ مليار جنيه بزيادة نحو ٢,٢ مليار جنيه عن المعتمد لها في الخطة الأصلية، وهو ما يزيد أيضا عن

جدول رقم (٢)

توزيع الاستثمارات الثابتة حسب الجهة المنفذة*

(بالليون جنيه)

٢٠٠٤/٢٠٠٣ مبدئي		٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠١	البيان
منفذ	المستهدف الأصلي	فعلي	فعلي	
١٣٢٧٨,٠	١٠٦٤٤,٩	٩٤٩٤,٨	٩٠٣٩,٠	الحكومة العامة
٣٢٢٦,٨	١٧٦٩,٥	٢٩٨٧,٠	٢٧٤٥,٥	- جهاز إداري
٦٩٨١,٤	٦٧٠٠,٠	٧٧٦٩,١	٧٩٩١,٤	- محليات
				- هيئات خدمية
٢٢٤٨٦,٢	**٢٠٢٩٢,٤	٢٠٢٥٠,٩	١٩٧٧٥,٩	إجمالي الحكومة
٥٩٥٧,٥	**٦١٩١,٣	٦٧٩٦,٤	٨٣١٣,٨	الهيئات الاقتصادية
١١٨٤٠,٧	١١٢٠٦,٧	٧٤٠٩,٨	٥٠٦٣,٧	الشركات العامة
٣٧٨٠٠,٠	٣٢٣٠٩,٦	٣٣٦٤٦,٠	٣٤٢٥٨,١	القطاع الخاص
٧٨٠٨٤,٤	٧٠٠٠٠,٠	٦٨١٠٣,١	٦٧٥١١,٥	الإجمالي

* بخلاف التغير في المخزون البالغ ٢,٩ مليار جنيه .

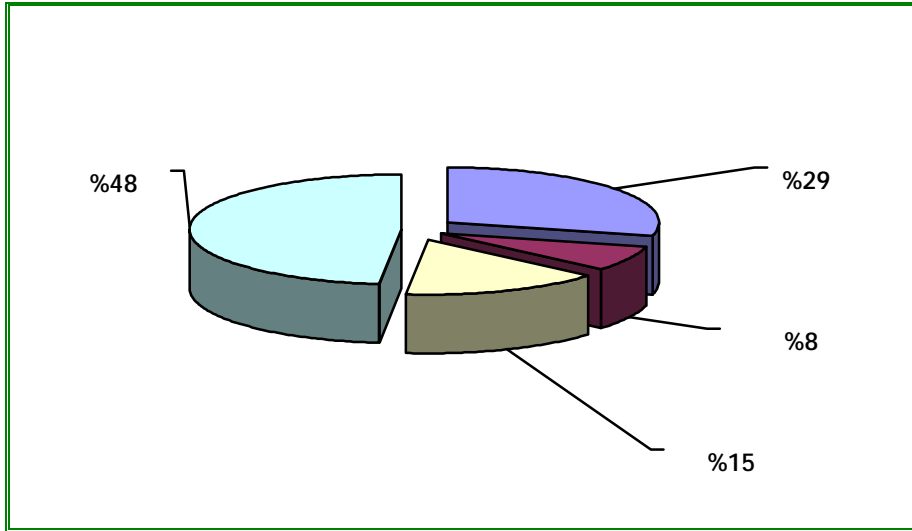
**شاملة اعتمادات غير مخصصة بمبلغ ١٢٨٨ مليون جنيه (منها ١١٧٨ للحكومة و ١١٠ للهيئات الاقتصادية) .

الاستثمارات الحكومية فى العام السابق ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وبزيادة نحو ٢,٧مليار جنيه عن عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ .

كما نفذت الهيئات الاقتصادية استثمارات بنحو ٦ مليار جنيه، بالمقارنة مع استثمارات قدرها ٦,٨ مليار جنيه و ٨,٣ مليار جنيه فى العامين السابقين على التوالي . ويرجع ذلك التناقص إلى تحويل بعض الهيئات الاقتصادية (وتشمل شركات كهرباء مصر، المصرية للاتصالات، مصر للطيران، وخدمات ميناء القاهرة الجوى) إلى شركات قابضة، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات فى الشركات العامة (ق٩٧/ق٢٠٣/قأبضة نوعية) التي بلغت استثماراتها المنفذة فى عام المتابعة نحو ١١,٨ مليار جنيه مقابل ٧,٤ مليار جنيه فى العام السابق، حيث بلغت استثمارات الشركات القابضة النوعية ٨,٦ مليار جنيه، شركات قانون ٩٧ نحو ١,٩ مليار جنيه، و شركات قانون ٢٠٣ نحو ١,٣ مليار جنيه .

وقد حقق القطاع الخاص استثمارات تزيد عما توقعته الخطة الأصلية، وكذلك عما نفذه هذا القطاع فى العام السابق . غير أن نسبة غير قليلة من هذه الزيادة تعكس ارتفاع أسعار السلع الاستثمارية سواء المحلية منها أو المستوردة، حيث بلغت الاستثمارات المنفذة فى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ نحو ٣٧,٨ مليار جنيه، تركّز نحو ٣٢% منها فى نشاط التعدين والبتروال الخام والغاز الطبيعي . يلي ذلك الأنشطة العقارية و النقل والاتصالات بنحو ١٩% و ١٤% على التوالي، ثم نشاطي الزراعة والصناعة التحويلية بنحو ١١% لكل منهما .

شكل رقم (٣)

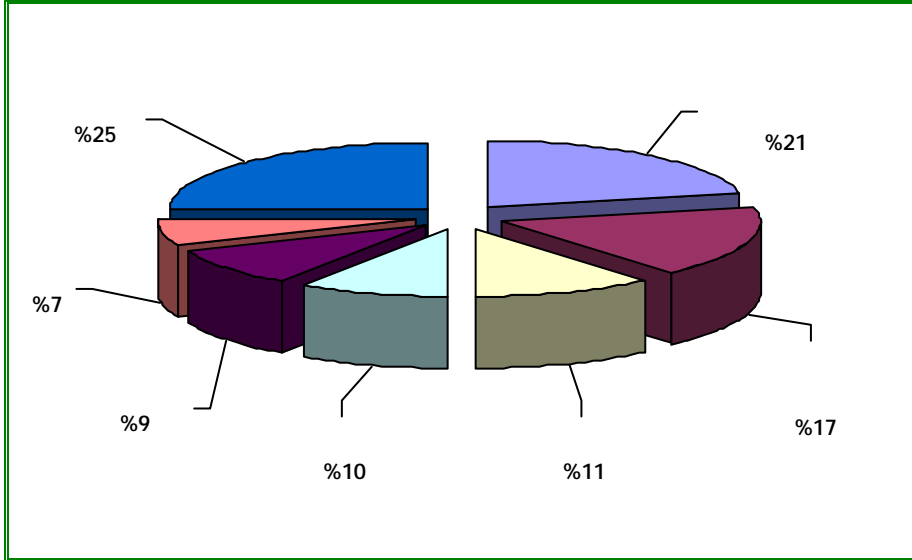


وقد بلغ عدد الشركات التي تم تأسيسها في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ نحو ٣٣٧٥ شركة برأسمال قدره ٣٦,١ مليار جنيه منها ٢٦٠٦ شركات تأسيس جديد، ٧٦٩ توسعات، مقابل ٢٩٣٠ شركة برأسمال قدره ٢٨,٣ مليار جنيه في العام السابق منها ٢٢٩٧ شركات تأسيس جديد، ٦٣٣ توسعات.

نمط التوزيع القطاعي للاستثمار:

يبين توزيع الاستثمارات حسب النشاط الاقتصادي أن نشاط النقل والاتصالات وقناة السويس استحوذ على نحو ١٦,٧ مليار جنيه بنسبة ٢١% من جملة الاستثمار الثابت، بينما بلغت في نشاط الاستخراج من البترول الخام والغاز الطبيعي نحو ١٣,٤ مليار جنيه بنسبة ١٧,٢%، والكهرباء وإمدادات مياه الشرب نحو ٨,٢ مليار جنيه بنسبة ١٠,٥%. أما استثمارات أنشطة الخدمات الاجتماعية المختلفة فقد بلغ نصيبها ٢٨%، منها الخدمات الدينية والثقافية بقيمة ٨,٢ مليار جنيه، ونشاط بناء المساكن حيث ضخت استثمارات بقيمة ٧,٣ مليار جنيه لبناء نحو ٢٠٢ ألف وحدة سكنية، بالإضافة إلى ما يخص خدمات التعليم والصحة بنصيب قدره ٤,٧% و٣,٣% على التوالي.

شكل رقم (٤)



مصادر تمويل الاستثمار:

يعتبر الادخار المحلي (والقومي) هو المصدر الأساسي لتمويل الاستثمار والتراكم الرأسمالي. كما قد يضيف الادخار الأجنبي (صافي العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات) إلى حجم المدخرات لسد الفجوة في الموارد المحلية. وكما هو معروف فإن إجمالي المدخرات المحلية هو حصيلة مدخرات القطاع العائلي (الودائع لدى الجهاز المصرفي وأقساط التأمينات الاجتماعية،

وغيرها) والفائض (أو العجز) في الموازنة العامة الجارية، والأرباح المحتجزة لدى شركات قطاع الأعمال (الخاص والعام)٠

ومن زاوية التوازن المالي تقوم القطاعات التنظيمية التي تفوق مدخراتها حجم إنفاقها على الاستثمار بإقراض تلك القطاعات التي تعجز عن تمويل إنفاقها الاستثماري (أو الجاري) من خلال الفائض في حساباتها الجارية٠

وتوضح مصفوفة الإقراض والاقتراض التالية أن ادخار القطاع العائلي مول كافة القطاعات التنظيمية حيث استحوذت الحكومة على نحو ٥٨,٦% بقيمة ٤١,٧ مليار جنيه، وذلك لسد عجز الموازنة الجارية بنحو ٢٧,٢ مليار جنيه، وتمويل

جدول رقم (٣)

ميزان الادخار والاستثمار (مصفوفة الإقراض والاقتراض) لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣

(بالمليار جنيه)

ادخار	إقراض	قطاع عام			قطاع خاص		البيان
		شركات عامة	هيئات اقتصادية	حكومة عامة	إعمال خاص	عائلي	
٦٣,٣	٥٥,٨	١,٥	٣,٧	٣٤,٧	١٥,٩	٧,٥	القطاع العائلي
١٢,٦					١٢,٦		أعمال خاص
				(٢٥,٤)			حكومة عامة
٣,٣			٣,٣				هيئات اقتصادية
٦,٢		٦,٢					شركات عامة
١١,٠	١١,٠			١١,٠			عالم خارجي
	٦٦,٨	١,٥	٣,٧	٤٥,٧	١٥,٩		صافي الاقتراض
٧١,٠		٧,٧	٧,٠	٢٠,٣	٢٨,٥	٧,٥	الاستثمار المنفذ

الاستثمارات الحكومية بنحو ٢٢,٥ مليار جنيه، بينما استحوذ قطاع الأعمال الخاص على نحو ١٤,٤ مليار جنيه لتمويل استثماراته البالغة حوالي ٣١ مليار جنيه. وكانت محصلة التعامل مع الخارج عجزاً بنحو ٨ مليار جنيه في ميزان السلع والخدمات؛ يمثل ما يعرف "بالادخار الأجنبي" في ميزان الادخار/الإستثمار٠

جدول رقم (٤)

ميزان الادخار والاستثمار (مصنوفة الإقراض والاقتراض) لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

(بالمليار جنيه)

ادخار	إقراض	قطاع عام			قطاع خاص		البيان
		شركات عامة	هيئات اقتصادية	حكومة عامة	إعمال خاص	عائلي	
٧١,١	٦٣,١	٣,٠	٤,٠	٤١,٧	١٤,٤	٨,٠	القطاع العائلي
١٦,٧					١٦,٧		أعمال خاص
(٢٧,٢)				(٢٧,٢)			حكومة عامة
٢,٤			٢,٤				هيئات اقتصادية
١٠,٠		١٠,٠					شركات عامة
٨,٠	٨,٠			٨,٠			عالم خارجي
	٧١,١	٣,٠	٤,٠	٤٩,٧	١٤,٤		صافي الاقتراض
٨١,٠		١٣,٠	٦,٤	٢٢,٥	٣١,١	٨,٠	الاستثمار المنفذ

ومن ناحية أخرى فإن محصلة التدفقات المالية والراسمالية مع العالم الخارجي تعكس تأثير عجز الموازنة العامة على السحب من الادخار القومي من ناحية، والفائض في ميزان المدفوعات على محدودية القدرة الاستيعابية للاستثمار الأجنبي والاقتراض الخارجي من ناحية أخرى. فبينما بلغ معدل الادخار المحلي حوالي ١٥,٤% يرتفع معدل الادخار القومي (بإضافة صافي عوائد الإنتاج من الخارج) إلى ١٩,١%، وهو ما يزيد عن معدل الاستثمار (١٧,٢%).

جدول رقم (٥)

الادخار القومي

(بالمليار جنيه)

٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢	البيان
٤٧٤,٤	٤١٧,٥	الناتج المحلي الإجمالي
١٧,٥	١٤,٥	+ صافي عوائد عوامل الإنتاج
٤٩١,٩	٤٣٢,٠	= الدخل القومي
٤٠١,٤	٣٥٧,٦	- الاستهلاك الكلي
٩٠,٥	٧٤,٤	الادخار القومي
١٩,١	١٧,٨	معدل الادخار القومي %

ورغم إضافة التحويلات إلى الحصيلة من النقد الأجنبي، فإن صافي ميزان المعاملات المالية والأسمالية يسجل عجزاً تزايد في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ عن مثيله في العام السابق.

وكما هو واضح فإن انخفاض معدل الاستثمار، ومعدل النمو الاقتصادي، قد لا يمكن تفسيره بنقص المدخرات القومية، وإنما بالقصور في تعبئة وتخصيص الموارد اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص في مختلف فروع النشاط الإقتصادي. وهو ما يوجب على القطاع المالي ضرورة تنشيط أسواق المال والاستثمار بصفة عامة، وعلى السياسة المالية سرعة إعادة هيكلة الدين العام ومعالجة عجز الموازنة العامة المتزايد.

ويظهر أن المدخرات المحلية قد بلغت ١٠٠,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بالمقارنة مع ٨٥,٤ مليار جنيه في ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بزيادة ١٧,٣٪، وقد قابل هذا زيادة في الاستثمارات بنحو ١٠ مليار جنيه، وزيادة عجز الحكومة الجاري بنحو ١,٨ مليار جنيه، وبلغت المدخرات المحلية ٣١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مقابل ٢٠,٥٪ في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

وحيث أن جانباً من مدخرات القطاع العائلي تحول إلى بنك الاستثمار القومي من خلال الاقتراض من صناديق التأمينات، وشهادات الاستثمار، وتوفير البريد، فقد قام

جدول رقم (٦)

المدخرات المحلية وكيفية استخدامها

(بالمليار جنيه)

٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢	المدخرات المحلية	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢	الاستخدامات
٧١,١	٦٣,٣	القطاع العائلي	٨١,٠	٧١,٠	الإنفاق على الاستثمار
٣١,٣	٢٠,٢	فوائض التأمينات الاجتماعية	١٩,٢	١٤,٤	عجز الموازنة العامة
٣١,٦	٣١,٧	مدخرات بالبنوك			
٥,٠	٦,٢	شهادات الاستثمار			
٥,٥	٥,٢	ص.توفير البريد			
٧,٧	-	أخرى			
١٦,٧	١٢,٦	القطاع الخاص			
٣,٤	٣,٣	الهيئات الاقتصادية			
١٠,٠	٦,٢	الشركات العامة			
١٠٠,٢	٨٥,٤	الإجمالي	١٠٠,٢	٨٥,٤	الإجمالي

بنك الاستثمار في عام المتابعة بتمويل ٥٦,٣٪ من إجمالي الاستثمارات العامة والبالغة حوالي ٤٠,٣ مليار جنيه. ويتوزع التمويل من خلال بنك الاستثمار على الحكومة بنسبة ٨٢,٨٪ والهيئات الاقتصادية ١٥,٢٪، والشركات العامة ٢٪.

جدول رقم (٧)
مصادر تمويل الاستثمارات العامة لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

(بالمليون جنيه)

الإجمالي	نقد أجنبي			نقد محلي		البيان
	أخرى	منح وقروض	بنك الاستثمار	أخرى	بنك الاستثمار	
٢٢٤٨٦,٢	٧٨٦,٣	٧٣٠,٠	٩٥٥,٨	٢١٩١,١	١٧٨٢٣,٠	الحكومة
٥٩٥٧,٥	٦٦٢,٦	٤٢٨,٢	١٩٥,٠	١٤١٧,٦	٣٢٥٤,١	هيئات اقتصادية
١١٨٤٠,٧	٤٧,٨	٢٧٠٤,٠	١٨٩,٢	٨٦٢٧,٠	٢٧٢,٧	شركات عامة
٤٠٢٨٤,٤	١٤٩٦,٧	٣٨٦٢,٢	١٣٤٠,٠	١٣٢٣٥,٧	٢١٣٤٩,٨	الإجمالي العام

أما القطاع الخاص فقد اعتمد في تمويل استثماراته على المدخرات الذاتية بما يزيد عن الثلثين، والباقي تم تمويله من قروض وتسهيلات ائتمانية من البنوك في حدود ستة مليارات جنيه منها ٠,٩ مليار جنيه نقد أجنبي، بالإضافة إلى ٨,٤ مليار جنيه قروض من مصادر أخرى.

ويلاحظ أن اتفاقيات المنح والقروض الخارجية التي تم توقيعها خلال عام المتابعة قد بلغت عدد ٣٦ اتفاقية بقيمة ما يعادل ١,٥ مليار دولار أمريكي منها ٢٨ اتفاقية منح بقيمة ما يعادل ٠,٨ مليار دولار أمريكي، وكانت أهم الدول المانحة الولايات المتحدة حيث قدمت نحو ١٤ اتفاقية بقيمة ٠,٧ مليار دولار، أما اتفاقيات القروض فقد بلغ عددها ٨ اتفاقيات بقيمة ما يعادل ٠,٧ مليار دولار، ويأتي على رأس جهات التمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والصندوق الكويتي للتنمية ثم اليابان.

الموازنة العامة للدولة والسياسة المالية :

تشير بيانات المتابعة الأولية للموازنة العامة للدولة عن العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى استمرار السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة منذ عدة سنوات، من خلال التوسع في الإنفاق العام (أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية) نظراً لما يحدثه من آثار على الطلب الفعلي وبالتالي مستويات التشغيل والدخل القومي والمستوى العام للأسعار، مع مراعاة أن يتم ذلك بمستوى يتناسب ويتسق مع أهداف الاستقرار الاقتصادي من تحقيق المتطلبات الأساسية للمواطنين وأداء التزامات الدولة وذلك من خلال إجراء توازن بين طموح الإنفاق العام لتحقيق معدل تنمية وبين محدودية الموارد وعجز مخطط ينبغي أن يكون في حدود أمانة، ذلك أن هدف الإنماء الاقتصادي يحظى بالأولوية في السياسة الاقتصادية حتى لو جاء على حساب التوازن المالي. إذ أن زيادة الإنفاق العام مع ما يترتب عليه من زيادة للقوى الشرائية للمجتمع كوسيلة للانتعاش الاقتصادي تصبح أمراً مطلوباً حتى ولو تم ذلك على حساب المزيد من الإقتراض.

النفقات العامة :

ارتفع إجمالي النفقات العامة إلى ١٢٣,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ مقابل ١١١,٨ مليار جنيه في العام السابق ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بمعدل نمو ١٠,٥% وتراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٦,٨% إلى ٢٦% في عام المتابعة. وتشير البيانات إلى أن النفقات الجارية تستحوذ على أكثر من ٨٥% من النفقات العامة وهو ما يعنى زيادة الإنفاق الحتمي في الموازنة العامة للدولة.

فقد ارتفع حجم الإنفاق على الأجور والمرتبات إلى ٣٥,٢ مليار جنيه بنسبة ٢٨,٥% من إجمالي النفقات في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ مقابل ٣١,٥ مليار جنيه بنسبة ٢٨,٢% في العام السابق، ومستحوذة على النسبة الأعلى من الإنفاق العام وتزايدت تلك النسبة من عام إلى آخر بسبب ضم العلاوات الأساسية للأجور وكذلك العلاوات الدورية والتشجيعية، وتجدر الإشارة إلى أن العلاوة الدورية التي تقرر منذ عام ١٩٨٧ قد أصبحت تكلف الخزانة العامة أعباء سنوية متزايدة وصلت إلى ١,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بالمقارنة مع ٠,٦ مليار جنيه في عام ١٩٩٢، ويبقى أن الرغبة في التحسين المستمر لأحوال العاملين بالحكومة يدفعها إلى الالتزام بالزيادة السنوية في الأجور.

وشهدت مصروفات الدعم المباشر زيادة كبيرة خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ حيث ارتفعت إلى ١٠,٣ مليار جنيه بالمقارنة مع ٦,٩ مليار جنيه في العام السابق وبمعدل نمو تجاوز ٤٩% في إطار سياسة الدولة الهادفة إلى توفير السلع الأساسية والضرورية للمواطنين وخاصة محدودى الدخل، ويشمل الدعم المباشر الخبز والسلع التموينية الأساسية والبان الأطفال ودعم القروض الميسرة للإسكان الشعبي ودعم المزارعين. بخلاف الدعم غير المباشر (الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع بالأسواق المحلية) ومن أهم عناصره دعم المنتجات البترولية و دعم الشرائح الأولى من الكهرباء. ومع الإقرار بأن الدعم يشكل ضرورة ملحة تستوجب استمراره، إلا أنه يجب العمل على تعظيم العائد من الإنفاق على هذا البند وما يتطلبه من تنقية لفلسفة الدعم من فلسفة التواكل، ووضع الضوابط التي تكفل ترشيد تكلفة الإنتاج.

وتقوم الدولة بالمساهمة في أعباء المعاشات و التي بلغت نحو ١٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بالمقارنة مع ١١,٢ مليار جنيه وبمعدل نمو ٧% (بخلاف ما تتحمله الخزانة العامة في موارد صندوق التأمين الاجتماعي نيابة عن أصحاب العمل وبلغ ٤,٥ مليار جنيه في ٢٠٠٣/٢٠٠٤)، ويعتبر نظام التأمينات الاجتماعية المصري أحد الأنظمة المتقدمة في العالم لتغطيته مجموعة عريضة من الالتزامات مازالت مهمة في بلدان أخرى، ونظرا للزيادة السنوية المستمرة في تكاليف المعاشات وما تلقى به من أعباء ثقيلة على الخزانة العامة فإن الأمر يتطلب العمل على إصلاح النظم المالية للتأمينات الاجتماعية وإنعاش وتقوية صناديق المعاشات وتوفير السيولة اللازمة لها لتفعيل أدوات استثماراتها. أما النفقات الرأسمالية فقد بلغت ١٧,٥ مليار جنيه في عام المتابعة بالمقارنة مع ١٦,٧ مليار جنيه في العام السابق بمعدل نمو ٤,٨%، وتمثل نحو ١٤% من إجمالي النفقات.

جدول رقم (٨)

أهم بنود النفقات فى الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ مقارنا بعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢

(القيمة بالليار جنيه)

البيان	فعلى ٢٠٠٣/٢	%	مبدئي ٢٠٠٤/٢٠٠٣	%	نسبة من الناتج المحلي % ٢٠٠٤/٢٠٠٣
إجمالي النفقات ومنها:	١١١,٨	١٠٠,٠	١٣٣,٥	١٠٠,٠	٣٦,٠
- أجور ومرتبوات	٣١,٥	٢٨,٢	٣٥,٢	٢٨,٢	٧,٤
- الفوائد محلية وخارجية	٣٦,٨	٣٤,٠	٣١,١	٢٥,٢	٦,٦
- الدعم	٦,٩	٦,٢	١٠,٣	٨,٤	٣,٢
- المعاشات	١١,٢	١٠,٠	١٣,٠	٩,٧	٣,٥
- النفقات الرأسمالية	١٦,٧ ١٦,٧	١٤,٩	١٧,٥	١٤,٢	٣,٧

المصدر: البنك المركزي المصري

: وزارة المالية (بيانات مبدئية) .

الموارد العامة :

زادت الموارد العامة فى عام المتابعة إلى ٩٣,٧ مليار جنيه مقابل ٨٣,٥ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بمعدل نمو ١٢,٢% وهى المرة الأولى منذ عدة سنوات التى يزيد فيها معدل النمو فى الموارد عن نظيره فى النفقات، وذلك بعد الطفرة فى الإيرادات السيادية التى ارتفعت من نحو ٥٧ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٦٥ مليار جنيه فى عام المتابعة وعلى الرغم من ذلك فلا زالت الموارد السيادية لا تغطى أكثر من ٥٣% من النفقات العامة.

تشير البيانات الأولية إلى ارتفاع المتحصلات من الضرائب على الدخل إلى ٢٧,٦ مليار جنيه بالمقارنة مع ٢٣,٢ مليار جنيه بمعدل نمو ١٩%، وعلى الرغم من ذلك يلاحظ الضعف الشديد الذى تتسم به الطاقة الضريبية فى مصر (والتي تقاس بنسبة حصيلة الضرائب العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى وتصل إلى ٥,٨%)، والأمر يتطلب العمل على أن تكون الضرائب العامة أكثر تأثيراً فى السياسات المالية من خلال تطوير النظام الضريبي (من المتوقع صدور قانون الضرائب قريباً)، وأن يمتد وعاء الضريبة ليجتاز الأنشطة المختلفة وبما يجعله أحد الأدوات المساهمة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز التنافسية للاقتصاد المصرى. من ناحية أخرى زادت المتحصلات من الضرائب على السلع والخدمات إلى ٢٥,٨ مليار جنيه مقابل ٢٢,٨ مليار جنيه بمعدل نمو ١٣,٢% و بنسبة ٥,٤% من الناتج المحلى الإجمالى، وفى سبيل القضاء على كافة المشكلات والتشوهات القائمة فى التطبيق حالياً، فإنه ينبغي العمل على تطوير هذه الضريبة وتحويلها إلى ضريبة على القيمة المضافة بالفهوم العلمى السليم. كما زادت الإيرادات الجمركية إلى ١٢ مليار جنيه بالمقارنة مع ١١,٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٥,٣%.

وعلى الرغم من زيادة الإيرادات غير الضريبية من نحو ٢٤ مليار جنيه إلى ٢٦,٤ مليار جنيه، إلى أن تلك الإيرادات مع ما يمثله الجانب الأكبر منها بما يتحقق من حقوق ملكية الدولة (في الهيئات الاقتصادية والشركات والبنوك المملوكة للدولة) لم تعد تتناسب مع الأموال المستثمرة في تلك الجهات. حيث بلغ حجم الأصول في الهيئات الاقتصادية نحو ٥٠٠ مليار جنيه ورأس المال المستثمر ٢٥٠ مليار جنيه بينما لم تحقق سوى ١٥,٥ مليار جنيه كفائض (٩٠٪ من الفائض يأتي من قناة السويس وهيئة البيزول)، وهو ما يرتب أعباء مالية كبيرة على الموازنة العامة، وما يتطلبه من أن تحقق تلك الهيئات الهدف من استقلالها وأن تدار على أسس اقتصادية وتجارية تمكنها من تحقيق فوائض مالية.

جدول رقم (٩)

أهم مصادر الإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ مقارنا بعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢

(القيمة بالليار جنيه)

البيان	نسبة من الناتج المحلي %		مبدئي ٢٠٠٤/٢٠٠٣	فعلي ٢٠٠٣/٢٠٠٢	نسبة التغير %
	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢			
إجمالي الموارد ومنها:	١٩,٨	٢٠,٠	٩٣,٧	٨٣,٥	١٣,٢
- الضرائب على الدخل	٥,٨	٥,٦	٢٧,٦	٢٣,٢	١٩,٠
- الضرائب على السلع والخدمات	٥,٤	٥,٥	٢٥,٨	٢٢,٨	١٣,٢
- الجمارك	٢,٥	٢,٧	١٣,٠	١١,٤	٥,٣
- الإيرادات غير الضريبية	٥,٦	٥,٧	٢٦,٤	٢٤,٠	١٠,٠

وزارة المالية (بيانات مبدئية)

المصدر: البنك المركزي المصري

الدين المحلي وعجز الموازنة :

ارتفع مستوى الدين الحكومي نتيجة للإختلالات بين الزيادة في كل من النفقات العامة والموارد العامة، حيث بلغ حجم الدين العام للحكومة ٢٩٢,٧ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٤ بالمقارنة مع ٢٥٢,٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٣ وبما يمثل ٦١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فقد ارتفعت فوائد ومصروفات الدين المحلي من ٢٤,٥ مليار جنيه إلى ٢٨,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بما يمثل ٢٣,٢٪ من النفقات العامة.

وتنعكس حصيلة ذلك على العجز في الموازنة العامة الذي بلغ ٢٧,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بالمقارنة مع ٢٥,٤ مليار جنيه في العام السابق بزيادة ١,٨ مليار جنيه، وبنسبة ٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٦,١٪ في العام السابق؛ على الرغم من الزيادة في كل من النفقات والإيرادات بنسبة ١٠,٥٪ و ١٣,٢٪ على الترتيب.

والملاحظ أن فوائد ومصروفات الدين المحلي تمثل نحو ٢٠٥٪ من العجز الجاري، بما يعني أنه بدون تلك الالتزامات لأصبح هناك فائض جاري بمبلغ ١٤,٧ مليار جنيه [الأيرادات الجارية ٩٢ مليار جنيه - (النفقات الجارية ١٠٦ مليار جنيه - الفوائد المحلية ٢٨,٧ مليار جنيه)]، مما

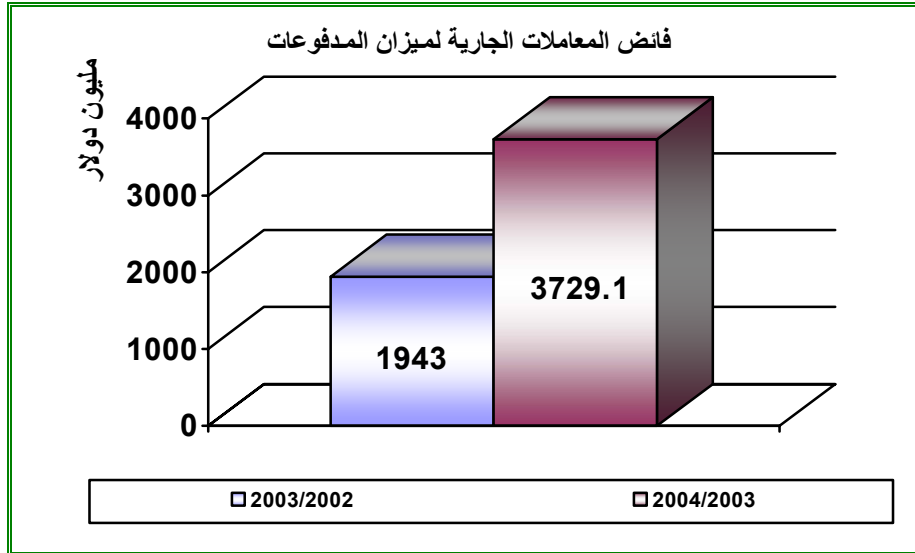
يدعو إلى إعادة تقييم بنود الموازنة بما فيها أعباء الدين المحلي، وكذلك إعادة هيكلة هذا الدين بإهلاك الديون ذات أسعار الفائدة المرتفعة، أو مبادلة الديون بممتلكات عينية عالية القيمة و الدخل.

ولا شك أن الزيادة المستمرة في عجز الموازنة تؤثر في نمط استخدام المدخرات المحلية، هذا فضلاً عن تأثيرها على الائتمان المقدم للقطاع الخاص، ومن ثم الحد من قدرات الجهاز المصرفي على توفير التمويل اللازم لهذا القطاع؛ وعلى الجانب الآخر فإن عجز الموازنة وما يرتبط به من اللجوء للاقتراض من الأسواق المحلية عبر طرح أذون وسندات على الخزينة العامة يؤدي إلى التحفيز على الاستثمار في هذه الأصول عديمة المخاطر وذات الفائدة المرتفعة وهو ما يؤثر بالسلب على الاستثمار المحلي.

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

كان لتحرير سعر الصرف واستقرار السياسة النقدية خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ أثراً ملحوظاً على ميزان المدفوعات . فتشير نتائج المعاملات مع العالم الخارجي خلال هذا العام إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بلغ ٣,٧ مليار دولار مقابل ١,٩ مليار دولار في العام السابق، وذلك كمحصلة لتحسن كل من فائض الميزان الخدمي وميزان التحويلات من ناحية وعلى الرغم من زيادة عجز الميزان التجاري من ناحية أخرى . ولقد ارتفعت الحصيلة من النقد الأجنبي إلى ٢٧,٤ مليار دولار بالمقارنة بـ ٢٢,٣ مليار دولار بنسبة ٢٣% عن العام السابق - كما زاد إجمالي استخدامات النقد الأجنبي من ٢٠,٣ مليار دولار إلى ٢٣,٦ مليار دولار بنسبة زيادة بلغت ١٦,٤% .

شكل رقم (٥)



الميزان التجاري:

تشير البيانات الإحصائية إلى أن عجز الميزان التجاري تزايد خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ حيث بلغ ٧,٥ مليار دولار مقابل ٦,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ويرجع ذلك إلى الزيادة في الواردات السلعية بمقدار ٣,٢ مليار دولار مقابل زيادة في الصادرات السلعية بمقدار ٢,٣ مليار دولار. وعلى الرغم من زيادة العجز في الميزان التجاري فقد ارتفعت نسبة تغطية الصادرات السلعية للمدفوعات عن الواردات السلعية من ٤٨,٦% في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٥٥,٤% في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ثم إلى ٥٨,١% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣؛ ومن ناحية أخرى زادت الصادرات الزراعية والصناعية إلى ٦,٥ مليار دولار مقابل ٥ مليار دولار في العام السابق، بينما زادت الصادرات من الطاقة (بترول ، غاز ، كهرباء) إلى ٣,٩ مليار دولار مقابل ٣,٢ مليار دولار في العام السابق، فقد زادت صادرات السلع نصف المصنعة وتامة الصنع من ٣,٧ مليار دولار إلى ٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، واستحوذت مجموعتي الوقود والزيوت المعدنية، والسلع تامة الصنع على ٧٩% من تلك الزيادة كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (١٠)
التصنيف السلعي للصادرات حسب درجة التصنيع
لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

مليون دولار

التغير	٢٠٠٤/٢٠٠٣		٢٠٠٣/٢٠٠٢		البيان
	%	القيمة	%	القيمة	
٢٢٤٧,١	١٠٠,٠	١٠٤٥٢,٥	١٠٠,٠	٨٢٠٥,٤	الإجمالي
٨١٦,٦	٣٨,٤	٤٠١١,٨	٣٨,٩	٣١٩٥,٣	١-الوقود والزيوت المعدنية
٣,٤	١,٩	٣٠١,٦	٣,٤	١٩٩,٣	٢-القطن
١٨٦,٠	٤,٥	٤٧٣,٣	٣,٥	٢٨٧,٣	٣-المواد الخام
١٠٥,٩	٧,٤	٧٦٣,٥	٨,٠	٦٥٧,٦	٤-السلع نصف المصنعة
٩٥٤,٥	٣٨,٠	٣٩٧١,٨	٣٦,٨	٣٠١٧,٣	٥-السلع تامة الصنع
١٨١,٧	٩,٨	١٠٣٠,٥	١٠,٣	٨٤٨,٨	٦-المصنوعات المتنوعة (غير الموزعة)

المصدر: البنك المركزي المصري

وأظهر التوزيع القطاعي للصادرات أن القطاع الخاص يحتل المقدمة بأهمية نسبية ٤٥% ومن أهم صادراته السلع تامة الصنع ومنها الحديد والصلب، الملابس الجاهزة، والمنتجات الصيدلانية. يليه القطاع العام بنسبة ٣٧% ومن أهم صادراته البترول الخام ومنتجاته، القطن، والمصنوعات من الألومنيوم والحديد والصلب. وأخيرا القطاع الاستثماري بأهمية نسبية ١٨% ومن أهم صادراته المنتجات البترولية والملابس الجاهزة.

وفيما يتعلق بالواردات السلعية فقد تم مراعاة توفير الاحتياجات الضرورية من السلع الغذائية الأساسية كالقمح والسكر والزيت وغيرها من السلع التموينية التي لا يكفي الإنتاج المحلي للوفاء باحتياجاتها المتزايدة، واستيراد الآلات والمعدات الرأسمالية لتحقيق حجم الاستثمار المطلوب وكذلك الواردات من مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة لتلبية متطلبات زيادة الإنتاج. وكانت الواردات السلعية خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ قد زادت بنحو ٣,٢ مليار دولار وبنسبة ٢١,٣%

عن الفترة المماثلة. واستحوذت المواد الخام والوقود والزيوت والسلع الوسيطة على نحو ٥٩٪ من تلك الزيادة.

جدول رقم (١١)

الواردات حسب درجة الاستخدام لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

مليون دولار

التغير	٢٠٠٤/٢٠٠٣		٢٠٠٣/٢٠٠٢		البيان
	%	القيمة	%	القيمة	
٣١٥٤,٩	١٠٠,٠	١٧٩٧٥,٢	١٠٠,٠	١٤٨٢٠,٣	الإجمالي
٥٣٣,٤	٨,٥	١٥٢٤,٦	٦,٧	٩٩١,٢	١-الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها
٤٧٥,٩	١٧,٦	٣١٦٥,٨	١٨,٢	٢٦٨٩,٩	٢- المواد الخام
٨٥١,٧	٢٩,٢	٥٢٤٧,٢	٢٩,٧	٤٣٩٥,٥	٣-السلع الوسيطة
٣٢٧,٥	١٩,٥	٣٥٠٦,٤	٢١,٣	٣١٧٨,٩	٤-السلع الاستثمارية
٣٣٨,١	١٦,٣	٢٩٣٠,٧	١٧,٥	٢٥٩٢,٦	٥-السلع الاستهلاكية
٩٥,١	٤,٨	٨٥٤,٦	٥,١	٧٥٩,٥	أ) السلع العمرة
٢٤٣,٠	١١,٥	٢٠٧٦,١	١٣,٤	١٨٣٣,١	ب) السلع غير العمرة
٦٢٨,٣	٨,٩	١٦٠٠,٥	٦,٦	٩٧٢,٢	٦-الأصناف المتنوعة (غير الموزعة)

المصدر: البنك المركزي المصري

ومن ناحية أخرى فقد أظهر الميزان البترولي (كما في الجدول التالي) فائضاً قدره ٢,٥ مليار دولار بزيادة نحو ٢٤٪ عن الفترة المماثلة من العام السابق، وقد تركزت تلك الزيادة في كل من منتجات البترول وتمويل السفن والطائرات بالوقود بنحو ٣٤٢ مليون دولار و ٦٦٢ مليون دولار على التوالي.

جدول رقم (١٢)

الميزان البترولي لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

مليون دولار

٢٠٠٤/٢٠٠٣			٢٠٠٣/٢٠٠٢			البيان
فائض/عجز	الواردات	الصادرات	فائض/عجز	الواردات	الصادرات	
٢٤٨٧,٦	٢٥٤٩,٧	٥٠٣٧,٣	٢٠١١,٨	٢٣١٣,٠	٤٣٣٤,٨	الإجمالي الكلي
١٣٦٠,٦	٢٥٤٩,٧	٣٩١٠,٣	٨٤٧,٨	٢٣١٣,٠	٣١٦٠,٨	الإجمالي السلعي
٢٩٩,٨	١١١٣,٩	١٤١٣,٧	-٢٦٥,٣	١٣٨٢,٣	١١١٧,٠	بترول خام
٣٤١,٩	١٣٧٨,٧	١٧٢٠,٦	٦٩٣,٩	٨٣٢,٩	١٥٢٦,٨	منتجات بترولية
٦٦١,٩	٥٧,١	٧١٩,٠	٤١٩,٣	٩٧,٨	٥١٧,٠	تمويل السفن والطائرات بالوقود
٥٧,٠		٥٧,٠				الغاز الطبيعي
١١٢٧,٠		١١٢٧,٠	١١٦٤,٠		١١٦٤,٠	متحصلات غير منظورة هـ البترول

المصدر: البنك المركزي المصري

في حين أظهر الميزان السلعي للمواد الغذائية زيادة في العجز ليصل إلى ١,٣ مليار دولار مقابل مليار دولار في الفترة المماثلة من العام السابق، وقد تركز العجز في سلع الشحوم والدهون والزيوت النباتية والحيوانية ومنتجاتها، والسكر الخام ومصنوعاته، واللحوم ومحضراتها بنحو ٣٥ ٪، ٨ ٪، ١٠ ٪ على التوالي.

جدول رقم (١٣)

الميزان السلعي للمواد الغذائية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

مليون دولار

البيان	٢٠٠٣/٢٠٠٢			٢٠٠٤/٢٠٠٣		
	الصادرات	الواردات	فائض/عجز	الصادرات	الواردات	فائض/عجز
إجمالي	٢٢٣,٧	١٢٤٣,٧	-١٠٢٠,٠	٢٧٢,٣	١٥٣١,٩	-١٢٥٩,٦
لحوم ومحضراتها	٣,٠	١٤٧,٦	-١٤٤,٦	٨,٨	١٤٠,٣	-١٣١,٥
أسماك ومحضراتها	٣,٨	٩٥,٢	-٩٢,٤	٣,٩	٩٠,٩	-٨٨,٠
ألبان ومنتجاتها وبيض	٤,٨	٩٨,٧	-٩٣,٩	١٠,٧	١١٥,٤	-١٠٤,٧
بطاطس	٣,٣		٣,٣	٤,٦	٠,٣	٤,٤
خضر ونباتات طازجة أو مجمدة	١٦,٥	٠,٦	١٥,٩	٤١,٤	٣,٨	٣٨,٦
خضر محفوظة ومجففة	٠,٧	٠,١	٠,٦	٣,٥	٠,٣	٣,٢
فواكه وثمار	٣٤,٦	٢٨,٥	٦,١	٢٥,٢	٣٠,٠	٥,٢
شاي	٣,٧	٦٧,٨	-٦٤,١	٤,٥	٩٩,١	-٩٤,٦
شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية ومنتجاتها	٥٥,٣	٣٩٧,٧	-٣٤٢,٤	٧٧,٢	٥١٦,٧	-٤٣٩,٥
سكر خام وسكريات	٧٥,٢	١٦٨,٤	-٩٣,٢	٥٥,٠	١٦٠,١	-١٠٥,١
تبغ	١٦,٨	١٠٨,٨	-٩٢,٠	٢٥,٦	١٦٦,٣	-١٤٠,٧

المصدر: البنك المركزي المصري

ويبين التوزيع القطاعي للواردات أن القطاع الخاص يأتي في المرتبة الأولى بأهمية نسبية ٤٧,٥ ٪ وأهم وارداته الحديد والصلب والمنتجات الكيماوية. يليه القطاع العام بنسبة ٤٤ ٪ ب وارداته من البترول الخام ومنتجاته والقمح، وأخيرا القطاع الاستثماري بأهمية نسبية ٨,٥ ٪ ب وارداته من الحديد والصلب والمنتجات الصيدلانية.

ميزان المعاملات غير المنظورة

أظهرت النتائج زيادة الفائض في تلك المعاملات بنحو ٢,٧ مليار دولار ليصل إلى ١١,٣ مليار دولار مقابل ٨,٦ مليار دولار في العام السابق، حيث بلغت المتحصلات نحو ١٦,٩ مليار دولار مقابل ١٤,١ مليار دولار، بينما بلغت المدفوعات نحو ٥,٧ مليار دولار مقابل ٥,٥ مليار دولار في العام السابق .

استمر ميزان الخدمات في تحقيق فائض صافي بلغ نحو ٧,٤ مليار دولار مقابل ٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وذلك نتيجة الزيادة في إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بنسبة ٢٧,٤% كنتيجة لزيادة أعداد السفن العابرة والحمولة، وزيادة متحصلات السياحة بنسبة ٤٤,٢% وأيضا زيادة إيرادات النقل بنسبة ٢٤,٥%؛ وعلى الجانب الآخر زادت المدفوعات الخدمية بنسبة طفيفة بلغت ٤,٥%، حيث قدرت بـ ٤,٩ مليار دولار في عام المتابعة مقابل ٤,٧ مليار دولار في العام السابق.

كما أسفرت نتائج ميزان عوائد الإنتاج عن استقرار الفائض المحقق عند ٢,٨ مليار دولار. في حين أظهر ميزان التحويلات تحقيق فائض بلغ مليار دولار مقابل ٠,٧ مليار دولار في العام السابق، ويرجع ذلك بصفة أساسية لزيادة التحويلات للحكومة بنسبة ٣٣,٨%.

ميزان المدفوعات الكلى:

أسفر الميزان الكلى للمعاملات مع العالم الخارجي عن عجز بلغ حوالي ١٥٨ مليون دولار، بالمقارنة بفائض قدره ٥٤٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وعجز بلغ ٤٥٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ .

ويعود هذا العجز إلى زيادة عجز الحساب الرأسمالي والمالي إلى أكثر من ٦,٢ مليار دولار، وذلك نتيجة لانخفاض الاستثمار المباشر من ٧٠٠ مليون دولار في العام السابق، إلى ٤٠٧ مليون دولار في ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وتحول صافي استثمار الحافظة إلى عجز بلغ ٢٢٦ مليون دولار. كما ساهم في زيادة عجز الحساب الرأسمالي والمالي سداد مصر لديون خارجية لأكثر مما أقرضت، سواء بالنسبة للقروض طويلة ومتوسطة الأجل أو تسهيلات موردين (إذ بلغ الصافي عجزاً قدره حوالي ١,٥ مليار دولار).

الفصل الثالث

التنمية القطاعية

تشير نتائج متابعة الأداء الاقتصادي خلال العام إلى تنفيذ القطاعات الاقتصادية المختلفة لحجم استثمارات ثابتة بنحو ٧٨,١ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٠ مليار جنيه عن العام السابق، ومحققة ناتج قدره ٤٤٥,٢ مليار جنيه (بتكلفة عوامل الإنتاج) وبمعدل نمو حقيقي ٤,٣% والجدول التالي يبين المتغيرات الاقتصادية لأهم الأنشطة:

جدول رقم (١٤)

المتغيرات الاقتصادية لأهم الأنشطة الإنتاجية

بالمليار جنيه وبالأسعار الجارية

القطاعات	العام	الإنتاج	الناتج	الاستثمار	المشغلون (بالألف)	معدل النمو الحقيقي %*	الأهمية النسبية %	
							الناتج	الاستثمار
الزراعة والرى واستصلاح الأراضي	٢٠٠٣/٠٢	٨٥,٧	٦٥,٢	٦,٤	٥١٠٤	٢,٨	١٦,٧	٩,٤
	٢٠٠٤/٠٣	٩٣,٦	٧٠,٣	٧,٤	٥٢٠٦	٣,٣	١٥,٨	٩,٥
البترو ل والتعدين والغاز الطبيعي	٢٠٠٣/٠٢	٤١,٠	٣٣,٧	٨,٧	٥٩,٣	٢,٨	٨,٦	١٢,٧
	٢٠٠٤/٠٣	٥٨,٣	٤٨,١	١٣,٤	٦١,٩	٢,٣	١٠,٨	١٧,٢
الصناعات التحويلية ومنتجات البترو ل	٢٠٠٣/٠٢	٢١٤,٣	٧٦,٤	٧,٣	٢٢٨٠,٩	٢,٣	١٩,٦	١٠,٧
	٢٠٠٤/٠٣	٢٣٧,٥	٨٥,٦	٥,٧	٢٣٣٩,٨	٢,٧	١٩,٢	٧,٣
الكهرباء والمياه	٢٠٠٣/٠٢	١٢,٨	٨,٠	٥,٠	٢٥٤,٧	٧,٢	٢,٠	٧,٤
	٢٠٠٤/٠٣	١٣,٩	٨,٧	٨,٢	٢٦٣,٤	٦,٨	١,٩	١٠,٥
النقل والاتصالات وقناة السويس	٢٠٠٣/٠٢	٥٠,٣	٣٦,٤	١٣,٤	٨٥٣,٩	٩,٥	٩,٤	١٩,٧
	٢٠٠٤/٠٣	٥٦,٩	٤٢,٤	١٦,٧	٨٧٨,٣	٤,٩	٩,٥	٢١,٤
المطاعم والفنادق	٢٠٠٣/٠٢	١٥,٥	٧,٧	٢,٢	٢٣٩,٠	١٨,٨	٢,٠	٣,٢
	٢٠٠٤/٠٣	٢٠,٧	١٠,٤	٢,٥	٢٥٣,٣	٢٨,٤	٢,٣	٣,٢
الإسكان والتعمير (الأنشطة العقارية)	٢٠٠٣/٠٢	١٥,٣	١٤,٦	٧,٢	٦١٥,٠	٠,٨	٣,٨	١٠,٦
	٢٠٠٤/٠٣	١٦,٧	١٦,٠	٧,٣	٦٣٠,٠	٢,٦	٣,٦	٩,٤
التشييد والبناء	٢٠٠٣/٠٢	٣٩,٨	١٦,٧	١,٩	١٤٠٥	(٤,٨)	٤,٣	٢,٨
	٢٠٠٤/٠٣	٤٢,٥	١٧,٩	١,١	١٤٤٩	٢,٠	٤,٠	١,٤

الزراعة والري واستصلاح الأراضي :

تمثل الزراعة قطاعاً هاماً من القطاعات الاقتصادية لما لها من دور رئيسي في إمداد غيره من القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى. وقد ساهم قطاع الزراعة بنحو ٧٠,٣ مليار جنيه من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٥,٨% و بمعدل نمو حقيقي ٣,٣%، ويستهدف قطاع الزراعة تعظيم العائد من الأراضي المستصلحة وزيادة حجم الإنتاج من المحاصيل والمنتجات المختلفة، حيث يساهم القطاع الخاص بأكثر من ٩٩% من إنتاج هذا القطاع.

وبلغت الاستثمارات المنفذة نحو ٧,٤ مليار جنيه خص القطاع الخاص منها نحو ٤ مليار جنيه والحكومة ٣,٣ مليار جنيه، وقد استخدمت هذه الاستثمارات في :

مجال الري : تم تنفيذ شبكات الصرف العام في مساحة ١٤١ ألف فدان وشبكات الصرف المغطى في مساحة ١١٠ ألف فدان بالوجه البحري و٣٣ ألف فدان بالوجه القبلي، إحلل وتجديد شبكات الصرف المغطى في مساحة ٩٠ ألف فدان منها ٦١ ألف فدان بالوجه البحري و٢٩ ألف فدان بالوجه القبلي. كما تم تغطية ترع داخل الكتل السكنية بطول ٤٦ كم ومصارف بطول ٣٥ كم بأمكن متفرقة بالوجهين البحري والقبلي. كما تم تنفيذ أعمال تطوير الري على الشبكة الرئيسية لمساحة ٩٤٥٥ فدان بمناطق متفرقة بأنحاء الجمهورية، إنشاء كوبري ملاحى على ترعة الإسماعيلية.

مجال استصلاح الأراضي: تم تنفيذ أعمال البنية الأساسية في مساحة ١٤٥ ألف فدان (منها ٨٤,٥ ألف فدان بواسطة القطاع الخاص) تركز نحو ٩٠% منها في مناطق الوادي الجديد-توشكى، شمال سيناء، شرق العوينات ودرب الأربعين، صحراء الصالحية، والساحل الشمالي الغربي. كما تم تنفيذ أعمال الاستصلاح الداخلي في مساحة ١٣٠ ألف فدان (منها ١١٠ ألف فدان بواسطة القطاع الخاص) تركز نحو ٧٥% منها في مناطق الوادي الجديد-توشكى، شمال سيناء، والساحل الشمالي الغربي. بالإضافة إلى ١٩ ألف فدان وزعت على شباب الخريجين. نقل خطوط التغذية الكهربائية من محطتي المحولات المتنقلة المؤقتة إلى محولات دائمة بمشروع امتداد البستان، إنشاء الفرع رقم ١٠ بالطريق المرصوف وتنفيذ عدد ٣ وحدات تنقية بالكرامة والبراعم بمشروع وادي النقرة، رصف الوصلة الباقية من طريق الحرية بطول ٣,٨٥ كيلو متر بمشروع جنوب بورسعيد، وإنشاء طريق الوحدة بطول ٩,٥ كم بمشروع سهل جنوب بورسعيد، كما تم تنفيذ شبكة الصرف الصحى بقرية سيدنا سليمان بمشروع حزام حول ترعة النصر.

مجال التنمية الرأسية: تم إجراء عمليات صيانة الأراضي الزراعية الضعيفة القديمة والجديدة والمحافظة عليها من التدهور بمختلف محافظات الجمهورية وذلك بإجراء عمليات الحرث تحت التربة لمساحة ٧٦٩,٣ ألف فدان، وتطهير المجارى المائية لمساحة ١٧٧٥,٥ ألف فدان، إضافة نحو ٩٥ ألف طن جبس زراعي لمساحات تحتاج إلى تحسين وكذلك تنفيذ اتفاقية زيادة إنتاجية القمح في محافظتي الغربية والمنوفية والتمويل بمنحة من اليابان .

■ مشروع تنمية جنوب الوادي (توشكى):

يهدف المشروع إلى استصلاح و استزراع نحو ٥٤٠ ألف فدان يمكن أن تصل مستقبلا إلى مليون فدان تروى بالمياه السطحية لنهر النيل بالإضافة إلى المياه الجوفية المتوفرة بالمنطقة وذلك لزيادة الرقعة الزراعية وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة وتبلغ تكاليف المشروع الاستثمارية نحو ٦,٧ مليار جنيه منها ٤,٢ مليار جنيه لإنشاء ترعة الشيخ زايد بجنوب الوادي ونحو ٢,٥ مليار جنيه لمحطات رفع المياه وتغذيتها بالكهرباء، وقد نفذ منها نحو ٥,٦ مليار جنيه بنسبة نحو ٨٣% من تكاليف المشروع حتى نهاية ٢٠٠٤/٢٠٠٣، منها نحو ٦٦٠ مليون جنيه فى عام المتابعة (٢٣١ مليون جنيه لترعة الشيخ زايد، ٣٢٩ مليون جنيه لمحطة الطلمبات) وذلك على النحو التالي:

أ - ترعة الشيخ زايد :

نهو أعمال التبطين بالرمل المثبت للفرع رقم (١)، الفرع رقم (٢) بطول ٨ كم والخرسانة العادية بطول ١٠,١ كم، تنفيذ أعمال الحفر بدليل فرعى (٣ ، ٤) وأعمال الحفر بفرع رقم (٣) بنسبة ٢٠%، وأعمال الحفر بالفرع رقم (٤) بنسبة ٥٣% على التوالي، تنفيذ أعمال التبطين بالرمل المثبت بدليل فرعى (٣ ، ٤) بطول ٢ كم، والتبطين بالخرسانة العادية بطول ١,٥ كم، تنفيذ أعمال التبطين بالرمل المثبت للفرع رقم (٣) بنسبة ٧٣%، وأعمال التبطين بالخرسانة العادية بنسبة ٥٢%٠ كما تم تنفيذ أعمال إنشاء الفرع رقم (٤) بنسبة ٥٣%٠

ب - محطة خلمبات الرفع الرئيسية:

الانتهاء من التشطيبات النهائية للمحطة وقناة المأخذ، تغذية محطة المحولات بالكهرباء، توصيل التيار لمساحة ١٠ آلاف فدان على الفرع رقم (٤)، كما تم استكمال سداد قيمة التوريدات الميكانيكية والكهربائية للمحطة والرسوم المستحقة عليها.

■ مشروع استكمال البنية القومية لتنمية شمال سيناء:

يهدف المشروع إلى نقل مياه الري إلى شبه جزيرة سيناء (من فرع النيل- دمياط، ومن مصرف السرو وحدوث) لاستصلاح واستزراع ٤٠٠ ألف فدان والمساهمة فى تقوية وتدعيم سياسة مصر الزراعية بزيادة الإنتاج الزراعي وخلق مجتمعات عمرانية جديدة واستغلال الطاقات البشرية فى أغراض التنمية وإتاحة فرص عمل جديدة، وتبلغ التكاليف الكلية المعدلة للمشروع من بدايته وحتى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ نحو ٦,٨ مليار جنيه نفذ منها نحو ٣,٣ مليار جنيه (منها استثمارات بمبلغ ٩٧,٩ مليون جنيه خلال عام المتابعة) .

وقد تم خلال ٢٠٠٤/٢٠٠٣ الانتهاء من عدد (٤) قرى توجين بمنطقة سهل الطينة، تنفيذ أعمال البنية الداخلية لزام ٢,٩ ألف فدان بها لصغار المنتفعين، وكذلك تنفيذ ٩٥% من فروع الري لزام ٥٠ ألف فدان بتلك المنطقة، كما تم تنفيذ ٩٩% من أعمال إنشاء ترعة جنوب

القنطرة شرق من الفم - ٣٥,٥ ك وتبطينها والأعمال الصناعية عليها ورصف جنوب التربة من الفم - ٢٠ ك٠

وبتحليل التركيب المحصولي للحاصلات الزراعية من حيث المساحة وكمية الإنتاج يلاحظ أن المساحة المنزوعة من القمح قد زادت من ٢٥٠٦ ألف فدان عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٦٠٥ ألف فدان في عام المتابعة والشعير من ٢٠٠ ألف فدان إلى ٢٤٥ ألف فدان والحاصل الزيتية من ٢٦٤ ألف فدان إلى ٢٩٩ ألف فدان وكذلك

جدول رقم (١٥)
المتابعة الكمية لأهم السلع الزراعية

(الكمية بالألف خن)

الإنتاج المحلي	البيان
	القمح (شتوي)
٦٦٢٥	٢٠٠٣/٢٠٠٢ فعلى
٦٨٤٥	٢٠٠٤/٢٠٠٣ مبدئي
	الفول (شتوي)
٤٠٦	٢٠٠٣/٢٠٠٢ فعلى
٣٣٧	٢٠٠٤/٢٠٠٣ مبدئي
	الذرة الشامية
٦٥٦٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢ فعلى
٦٥٧٩	٢٠٠٤/٢٠٠٣ مبدئي
	أرز شعير
٦١٠٤	٢٠٠٣/٢٠٠٢ فعلى
٦١٧٨	٢٠٠٤/٢٠٠٣ مبدئي
	القطن الشعير (أق٠م)
٤٨٢٤	٢٠٠٣/٢٠٠٢ فعلى
٣٨١٠	٢٠٠٤/٢٠٠٣ مبدئي

الخضروات من ١٥٩٥ ألف فدان إلى ١٧٩٨ ألف فدان؛ بينما لوحظ انخفاض المساحة المنزوعة عن العام السابق لكل من الذرة من ٢٥٤٠ ألف فدان في العام الماضي إلى ٢٣٨٠ ألف فدان وكذلك القطن الزهر من ٧٠٦ ألف فدان إلى ٥٣٥ ألف فدان ويعزى ذلك إلى اتجاه المزارعين نحو زراعة المحاصيل الأكثر ربحية بالتوسع في زراعة البرسيم والخضر على حساب القطن والذرة الشامية، وبالنسبة للكميات المنتجة زاد إنتاج القمح من ٦٦٢٥ ألف خن في العام الماضي إلى ٦٨٤٥ ألف خن في عام المتابعة وكذلك قصب السكر من ١٦٠٣١ ألف خن إلى ١٦٢٤٥ ألف خن والبصل من ١٧١٤ ألف خن إلى ٢٣٥٥ ألف خن٠

البترول والتعدين والغاز الطبيعي:

ساهم القطاع بنحو ٤٨,١ مليار جنيه في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠,٨% وبمعدل نمو حقيقي ٢,٣%، ومن خلال استراتيجية تستهدف تكثيف عمليات البحث والتنقيب وتنمية حقول البترول والغاز مع تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الدخول في مجال الإنتاج فقد بلغت الاستثمارات المنفذة في هذا القطاع نحو ١٣,٤ مليار جنيه. وقد استأثر قطاع الأعمال الخاص باستثمارات قدرها ١٢ مليار جنيه بينما بلغت استثمارات الهيئات الاقتصادية نحو ٠,٨ مليار جنيه.

وتركز أهم الإنجازات في عدد ٤٣ كشفاً بترولياً منها ٢٧ اكتشافاً للزيت الخام و١٦ كشفاً للغاز الطبيعي، بواسطة الشركات العالمية والمحلية التي تنقب عن البترول الخام والغاز الطبيعي. حيث كانت أهم الاكتشافات للزيت الخام خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بمنطقة شمال شرق عامر على ساحل البحر الأحمر حيث يبلغ الاحتياقي المؤكد نحو ١٠٠ مليون برميل كحد أدنى ومن المتوقع أن يصل الإنتاج اليومي منه بعد الانتهاء من عمليات التنمية إلى نحو ٢٠ ألف برميل/يوم وهذا الاكتشاف حققته الشركة العامة للبترول من خلال مشروع الحفر الاستكشافي والإنتاجي بمناخق عمل الشركة وبتكلفة استثمارية بلغت نحو ١٧٠,٥ مليون جنيه، كما ساهمت الشركة في إنتاج الزيت الخام بنحو ٢ مليون طن تصل قيمتها إلى نحو ٢,٦ مليار جنيه.

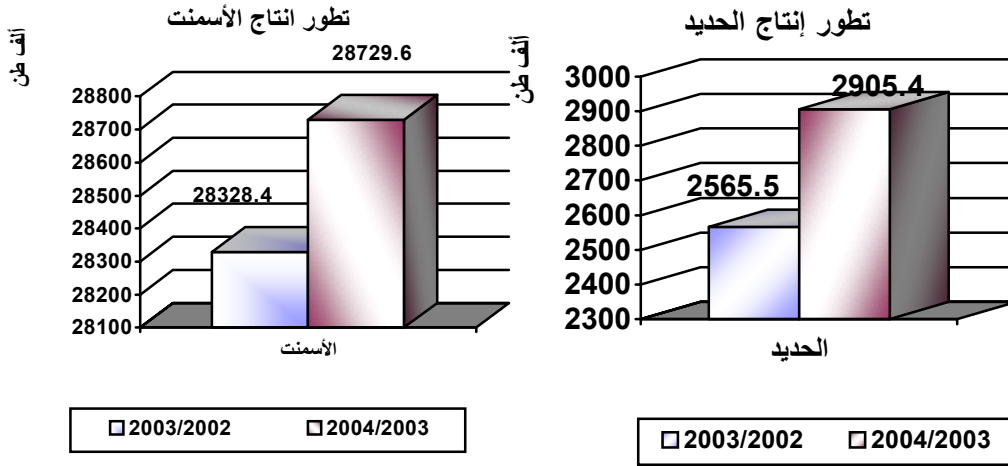
الصناعات التحويلية ومنتجات البترول:

حقق قطاع الصناعات التحويلية ناتجاً قدره ٨٥,٦ مليار جنيه بنسبة ١٩,٢% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو حقيقي ٣,٧%، وكانت مساهمة القطاع الخاص في الناتج نحو ٨٦,٨%.

وتستهدف استراتيجية الصناعة تعظيم القدرة التنافسية والتصديرية للمنتجات واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة. وقد نفذ القطاع استثمارات قدرها ٥,٧ مليار جنيه يخصص قطاع الأعمال الخاص منها نحو ٤ مليارات جنيه والقطاع العام نحو ١,٧ مليار جنيه لعمل عمليات تجديد وإحلال للشركات القائمة مثل شركة الحديد والصلب ومصر للألومنيوم وشركات الكيماويات والأغذية.

ومن أهم السلع الصناعية التي أثرت في قطاع الصناعة الأسمنت وحديد التسليح حيث زاد الإنتاج المحلي للأسمنت من ٢٨,٣ مليون طن عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٨,٧ مليون طن عام المتابعة بمعدل نمو ١,٤% كما زاد حديد التسليح من ٢,٦ مليون طن إلى ٢,٩ مليون طن بمعدل نمو ١٣,٢% (تمثل إنتاج شركات الحديد والصلب، الدخيلة، الدلتا، النحاس، والعز)، وكذلك الملابس الجاهزة التي زاد إنتاجها من ٢٨٨,٨ مليون قطعة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٣٦١ مليون قطعة عام المتابعة بمعدل نمو ٢٥%.

شكل رقم (٦)



ومن أهم الإنجازات التي تحققت في هذا القطاع :

- الانتهاء من تنفيذ خط المنتجات البترولية إلى مطار قنا حيث تم تنفيذ استثمارات بنحو ٢٠,٤ مليون جنيه .
- البدء في تنفيذ خط التريابن مسطرد/ مطار القاهرة والذي يهدف إلى تأمين احتياجات مطار القاهرة من وقود النفاثات دون الحاجة إلى استخدام عربات الفنطاس.
- تطوير منافذ تسويق المنتجات البترولية من محطات خدمة وتموين السيارات والطائرات والسفن ومصانع تعبئة البوتاجاز، وذلك لتحقيق عنصر القدرة على المنافسة في تسويق المنتجات البترولية في ظل دخول شركات استثمارية عديدة في هذا المجال.
- برنامج تحديث الصناعة وإنشاء مراكز تكنولوجية متخصصة .

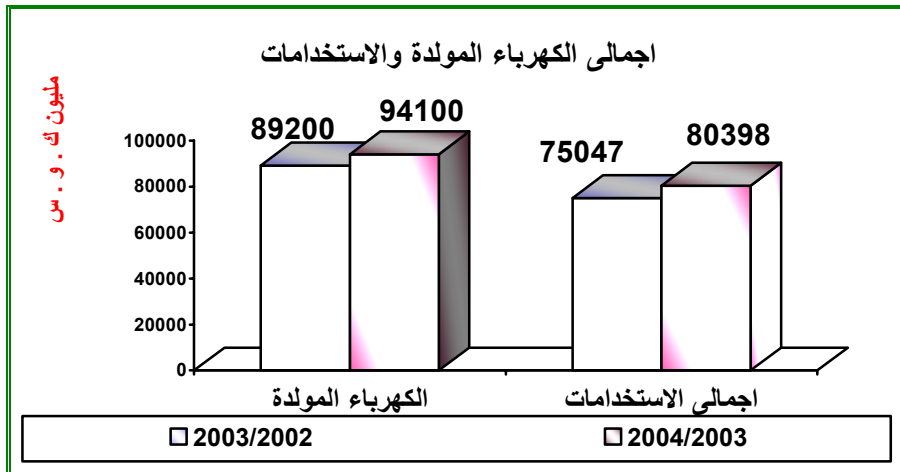
وقد نفذ القطاع الخاص الصناعي مشروعات أهمها: الشركة العربية للصباغة والتجهيز بتكاليف ١٠٠ مليون جنيه وشركة الإسكندرية فيبر بتكاليف كلية ٥٧ مليون جنيه وشركة الشرقيون للغزل والنسيج بالشرقية بتكاليف كلية ١٥٠ مليون جنيه وشركة المصرية تراست للمنسوجات بالسويس بتكاليف ٨٥ مليون جنيه والشركة المصرية لتصنيع الصوف بالنيا بتكاليف ١١٠ مليون جنيه وشركة الإسكندرية للصناعات الكيماوية بتكاليف ٦٧ مليون جنيه وشركة سيجما بالمنوفية للأدوية بتكاليف ٤٢ مليون جنيه وشركة رويال للكيماويات بمحافظة بورسعيد بتكاليف ١٠٠ مليون جنيه وشركة شرق بورسعيد لمواد البناء بتكاليف ٣٠٠ مليون جنيه .

كما قام قطاع البترول بتطوير منافذ تسويق المنتجات البترولية من محطات خدمة وتموين السيارات والطائرات والسفن ومصانع تعبئة البوتاجاز وذلك لتحقيق عنصر القدرة على المنافسة فى تسويق المنتجات البترولية فى ظل دخول شركات استثمارية عديدة فى هذا المجال.

الكهرباء والمياه :

ساهم قطاع الكهرباء والمياه بنحو ٨,٧ مليار جنيه فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٢٪ وبمعدل نمو حقيقي ٦,٨٪. وقد حقق قطاع الكهرباء زيادة فى قدرات محطات التوليد وسعة الشبكات وتنوع مصادر الطاقة ودخول الكهرباء فى مجال التصدير وقد بلغت جملة الطاقة المولدة نحو ٩٤ مليار ك.و.س. مقابل ٨٩ مليار ك.و.س. فى العام السابق. بينما كانت الطاقة المستخدمة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة نحو ٨٠,٤ مليار ك.و.س. مقابل خافة مستخدمة خلال العام السابق بنحو ٧٥ مليار ك.و.س. بمعدل نمو ٧,١٪ وتمثل الطاقة المستخدمة ٨٥,٤٪ من الطاقة المولدة. وقد قام قطاع الكهرباء والمياه بتنفيذ استثمارات قدرها ٨,٢ مليار جنيه يخص الأجهزة الحكومية والهيئات الاقتصادية منها ٤,٤ مليار جنيه. حيث تم فى مجال محطات توليد الكهرباء تشغيل محطة توليد كهرباء شرق بورسعيد بنظام الـ BOOT بطاقة قدرها ٦٨٠ ميغاوات، كما تم تركيب وتشغيل النظام المزوج الأول (رياح ديزل) قدره ١٥٠ ميغاوات، بجانب تطوير وحدتين ٤، ٣ بمحطة توليد أبو قير البخارية وتغيير شبكة الغاز لمحطة السيوفى وتشغيل وحدتين الغازيتين قدرة ٥٠٠ ميغاوات لمحطة شمال القاهرة (١) وتركيب وتشغيل محول الوحدة المساعدة بمحطة توليد أسيوط وقد تم زيادة سعة محطات المحولات على الجهود الفائق والعالي بـ ٣٥٦٨,٧ م، ومد الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية اللازمة لها بإجمالى أحوال تبلغ ٨٧١ كم بالإضافة إلى إنشاء محطات كهرباء البحر الأحمر لطاقة الرياح.

شكل رقم (٧)

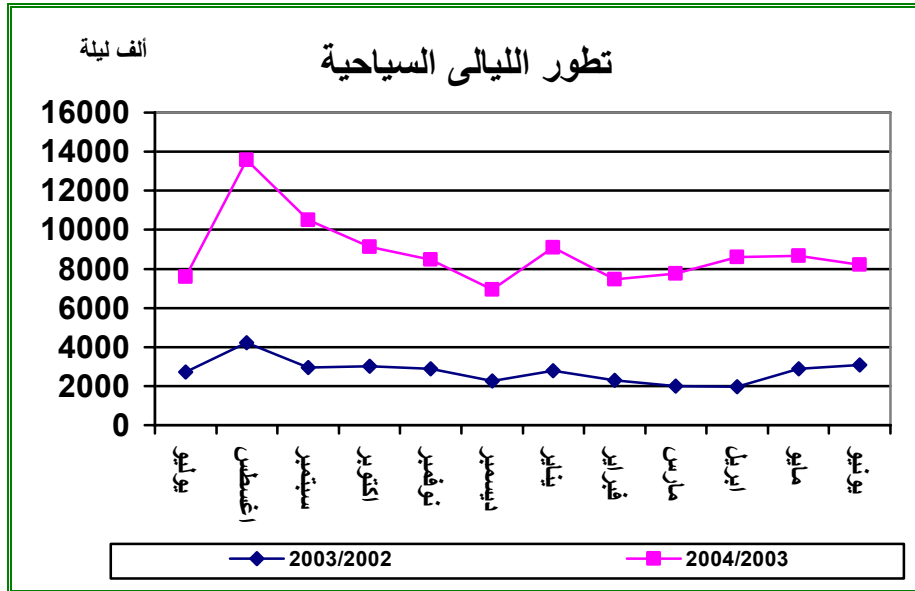


وفى مجال كهربة الريف تم تدعيم عدد ٣٠٠ قرية وإحلال وتجديد الشبكات المتهاكلة لعدد ٢٦٠ قرية وكهربة عدد ٥٥٠ تابع، كما تم تركيب عدد ٧ لوحات توزيع جهد متوسط وتنفيذ وتشغيل حوالي ١٧٧٣ كم خطوط هوائية و كابلات أرضية جهد متوسط.

المطاعم والفنادق

تواصل الراجح في حركة السياحة الداخلية والخارجية سواء على مستوى عدد السائحين أو عدد الليالي السياحية، ويرجع ذلك إلى عوامل الأمن والأمان المتوافرة في الأماكن السياحية وحملات التنشيط والترويج في الأسواق العالمية، وارتفاع الطاقة الفندقية إلى ١٣٤,٨ ألف غرفة مقابل ١٣٠ ألف غرفة في العام السابق، فقد بلغ عدد السائحين خلال عام المتابعة ٧,٥ مليون سائح بمعدل زيادة بلغت ٤٣,١٪ عن العام السابق، كما بلغ عدد الليالي السياحية نحو ٧٣ مليون ليلة سياحية مقابل ٣٣ مليون ليلة سياحية في العام السابق.

شكل رقم (٨)



وارتفعت مساهمة قطاع المطاعم والفنادق في الناتج المحلي إلى نحو ١٠,٤ مليار جنيه في عام المتابعة بنسبة ٢,٣٪ وبمعدل نمو حقيقي ٣٨,٤٪، ويخص القطاع الخاص نحو ١٠,٣ مليار جنيه بنسبة ٩٩٪، وقد بلغت الصادرات من السياحة نحو ٥,٥ مليار دولار بمعدل نمو ٤٤,٢٪ وبنسبة ٤٤,٣٪ من جملة الصادرات الخدمية. وبلغت جملة الاستثمارات المنفذة خلال الفترة نحو ٢,٥ مليار جنيه يخص القطاع الخاص منها ٢ مليار جنيه بنسبة ٨٠٪ من جملة الاستثمارات المنفذة في هذا القطاع. وقد تركزت الاستثمارات في المناجق السياحية بالبحر الأحمر وجنوب سيناء والساحل الشمالي الغربي.

النقل والاتصالات وقناة السويس :

بلغ الناتج المحقق في قطاع النقل والاتصالات وقناة السويس نحو ٤٢,٤ مليار جنيه بنسبة ٩,٥% من إجمالي الناتج المحلي بزيادة قدرها ٦ مليار جنيه عن العام السابق، حيث ساهم القطاع الخاص بنحو ٢٨,٣% من هذه الزيادة. وقد بلغت الصادرات الخدمية للنقل ٩٠٦,٨ مليون دولار وقناة السويس ٢٨٤٨,٤ مليون دولار. بزيادة تصل إلى ٢٤,٥% و ٢٧,٤% على التوالي عن عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

ويستهدف القطاع توفير خاقات لأنشطة النقل المختلفة لمواجهة الطلب الناشئ من القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحفيز القطاع الخاص على تفعيل دوره في هذا المجال، كما يستهدف تطوير الإمكانيات الملاحية ورفع مستوى الأداء لاجتذاب ناقلات البترول العملاقة . ولتحقيق هذه الأهداف فقد بلغت جملة الاستثمارات المنفذة في قطاع النقل والاتصالات وقناة السويس نحو ١٦,٧ مليار جنيه، ويساهم فيها القطاع الخاص بنسبة ٣١% بما قيمته نحو ٥,٢ مليار جنيه .

جدول (١٦)

الاستخدامات الاستثمارية المنفذة بقطاع النقل والاتصالات

وقناة السويس لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

(بالمليون جنيه)

الأهمية النسبية %	المنفذ		البيان
	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢	
٢٢,١	٣٦٩٦,٤	٣٥٦٨,٧	الاستثمارات الحكومية
١٦,٠	٢٦٧٥,٨	٢٥٧٤,٣	استثمارات الهيئات الاقتصادية
٣٠,٨	٥١٤٦,٠	٢٨٥٠,٠	الشركات العامة
٣١,١	٥٢٠٠,٠	٣٣٧١,٢	القطاع الخاص والتعاوني
١٠٠,٠	١٦٧٨,٢	١٣٣٦٤,٢	الإجمالي العام

في مجال النقل الداخلي تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع ازدواج خريق القنطرة شرق/ رفح بطول ٢٠٥ كم، والانتهاء من المرحلة الأولى والثالثة من مشروع إنشاء خريق سوهاج/ أسوان ووصلاته بطول ٦٧٠ كم، استكمال مشروع ازدواج خريق الإسماعيلية/ فايد / فنارة السويس بطول ٥٨ كم . وفي مجال النقل البحري تم الانتهاء من تطوير أرصفة ميناء نوبيع واستكمال رصيف بميناء شرم الشيخ، استكمال الطريق الشرياني للمرحلة الثانية بميناء شرق بورسعيد وتنظيم الملاحة بخليج السويس. أما مشروعات السكك الحديدية فقد تم تطوير عدد ٢١٩ عربة، وعدد ٤١ عربة للخط الأول للمترو، وتصنيع عدد ١١٠ عربة بشركة سيماف.

وفي مجال النقل الجوي كان هناك إنجاز هام في هيئة ميناء القاهرة حيث أنشئت صالة رقم (٤) بمبنى رقم (١) والأعمال التمهيدية لمبنى الركاب رقم (٣) وإنشاء سوق جديد بصالة رقم (٣) فضلا عن تطوير الصالة نفسها وإنشاء مبنى جديد للركاب بمطار شرم الشيخ بطاقة استيعابية ٤ مليون راكب سنوياً، إلى جانب سداد دفعات مقدمة لشراء بخائثرات إيرباص ٣٢٠ ووحدات متداولة لباقي الطرازات، وإنشاء مجمع للتدريب وشبكة للمعلومات والحاسبات الآلية في الشركة القابضة لمصر للطيران.

وفي مجال الاتصالات إنشاء شبكة إلكترونية لربط المكاتب البريدية، وافتتاح المرحلة الأولى من القرية الذكية في سبتمبر ٢٠٠٣ كأحد المناخق التكنولوجية الفاعلة لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والتوسع في استخدام نظم الحكومة الإلكترونية، كما تم استكمال محطة أرصاد أبو سمبل، وتطوير وتحديث شبكة البيانات بهيئة الأرصاد، زيادة سعة السنترالات إلى نحو ١١,٧ مليون خط في يونيو ٢٠٠٤ .

الإسكان والتعمير:

أ- الأنشطة العقارية (الإسكان):

ساهم قطاع الأنشطة العقارية بحوالي ١٦ مليار جنيه من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٦% وبمعدل نمو حقيقي ٣,٦%، ويبلغ نصيب القطاع الخاص منه نحو ٩٦%، حيث ركزت إستراتيجية القطاع في توفير الأراضي اللازمة للبناء ووضع جداول زمنية للانتهاج من المخططات العمرانية في مختلف المدن، وتوفير فرص عمل جديدة في الإمتدادات العمرانية الحديثة، اجتذاب المستثمرين والبنوك لتنفيذ الوحدات السكنية والتوسع في الإسكان الإقتصادي. وقد بلغت الاستثمارات المنفذة نحو ٧,٣ مليار جنيه، يخص القطاع الخاص منها نحو ٩٨,٥%، حيث تم الانتهاء من بناء نحو ٢٠٢ ألف وحدة سكنية منها ١٣٢,٢ ألف وحدة سكنية للإسكان الحضري (٦٧% منها للإسكان الإقتصادي)، والباقي لمناخق الإستصلاح الزراعي والمناخق الريفية والذي يبلغ ٧٠ ألف وحدة سكنية .

ب - التعمير :

نفذت أجهزة التعمير استثمارات بنحو ٢,١ مليار جنيه، وقد بلغت استثمارات النقل (الطرق والكياري) نحو ١,٢ مليار جنيه تمثل ٥٧,١%، والمرافق العامة نحو ٠,٨ مليار جنيه بنسبة ٣٨% من إجمالي المنفذ وقد تم الانتهاء من أعمال الجزء الثاني من المرحلة الثالثة لمحور ٢٦ يوليو حتى ميدان رمسيس واستكمال تطوير محوري العروبة والأوتوستراد، إعادة تأهيل كوبري العوايد، رصف بخرق داخلية بمطروح و سيوه واستكمال أعمال قطاع (١) بالطريق الدائري حول القاهرة الكبرى والطريق الساحلي الشمالي الدولي، نهو أعمال كوبري القباني وكوبري مصرف العموم، استكمال الطرق الداخلية بشرم الشيخ وتنفيذ عدد ١٨ كم كابلات كهربائية جهد متوسط وإنارة الطريق السياحي بشرم الشيخ وتدعيم وإنارة شارع المطار .

المجتمعات العمرانية:

نفذت هيئة المجتمعات العمرانية استثمارات بنحو ٠,٧ مليار جنيه استخدمت فى مد شبكات رئيسية للمياه والصرف الصحى بالمدن الجديدة باستثمارات قدرها ١٦٤,٤مليون جنيه، ١٥٤,٤ مليون جنيه على التوالي، كما تم مد شبكات و كابلات كهربائية بالمدن الجديدة بطول ٨٨٤ كم باستثمارات ١١٠,٦ مليون جنيه، وتمهيد ورصف خرّق رئيسية وفرعية باستثمارات ٩٨,٦ مليون جنيه. حيث تم رصف خرّق بطول ١٥٥ كم ومد كابلات اتصالات بطول ٢٦٤ كم بالإضافة على إنشاء عدد ٦ مدارس متنوعة ودور حضانة وإنشاء ٩ أسواق تجارية و ٨ وحدات صحية ومستشفيات وعدد ٥١ وحدة خدمات متنوعة (دينية، اجتماعية، أمنية، إدارية، ثقافية).

التشييد والبناء:

بلغ الناتج المحلى لقطاع التشييد نحو ١٧,٩ مليار جنيه، بمعدل نمو منخفض بلغ ٢٪ نتيجة للتقلبات التي حدثت في سوق حديد التسليح والأسمنت. كما بلغت الاستثمارات المنفذة نحو ١,١مليار جنيه، وخص القطاع الخاص منها نحو ٠,٨مليار جنيه وذلك لتطوير إمكانات جهاز المقاولات وتحديث معداته.

الفصل الرابع

التنمية البشرية

يعتبر هدف أي خطة للتنمية هو العمل على الارتقاء بمستوى معيشة الفرد من حيث تلبية احتياجاته الأساسية من السلع الاستهلاكية (من طعام وشراب وملابس) والسلع المعمرة والخدمات وخاصة الصحة والتعليم والمرافق. وقد أظهرت النتائج الفعلية لمتابعة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ زيادة حقيقية في الناتج المحلي بسعر السوق نحو ٤,١٪ وهي أكبر من معدل الزيادة السكانية والبالغ نحو ١,٩٩٪، مما انعكس على زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، حيث زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج من ٦١٤٢ جنيه إلى ٦٨٤٣ جنيه .

الاستهلاك العائلي ومستوى المعيشة :

يعكس الإنفاق على الاستهلاك العائلي (السلعي/الخدمي) مستوى معيشة الفرد. وقد بلغت قيمة الاستهلاك العائلي نحو ٣٤١,٢ مليار جنيه بمعدل نمو حقيقي ٢,٧٪، حيث بلغ حجم الإنفاق على الطعام والشراب نحو ١٥٤,٥ مليار جنيه بمعدل نمو حقيقي ٢٪ وتمثل ٤٥,٣٪ من جملة الاستهلاك العائلي، بينما ارتفع الاستهلاك الخدمي من ٨٢,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٢ إلى ٩٣,٤ مليار جنيه بمعدل نمو حقيقي ٣,٤٪ ويمثل نحو ٢٧,٤٪ من إجمالي الاستهلاك العائلي. أما الإنفاق على السلع الأخرى بخلاف الطعام والشراب فقد ارتفع إلى نحو ٩٣,٣ مليار جنيه مقابل ٨٣,٨ مليار جنيه في العام السابق وبمعدل نمو حقيقي ٣,٥٪ ويمثل نحو ٢٧,٣٪ من إجمالي الاستهلاك العائلي.

جدول رقم (١٧)

الاستهلاك العائلي موزعا على المجموعات الرئيسية للإنفاق

(بالليار جنيه وبالأسعار الجارية)

النمو الحقيقي % (باستبعاد الزيادة في الأسعار)	مبدئي ٢٠٠٤/٢٠٠٣	فعلي ٢٠٠٣/٢٠٠٢	المجموعات السلعية
			الإنفاق على السلع:
٢,٠	١٥٤,٥	١٣٧,٨	سلع الطعام والشراب
٣,٥	٩٣,٣	٨٣,٨	سلع أخرى
٢,٥	٢٤٧,٨	٢٢١,٦	إجمالي الإنفاق على السلع
٣,٤	٩٣,٤	٨٢,٧	الإنفاق على الخدمات
٢,٧	٣٤١,٢	٣٠٤,٣	إجمالي الاستهلاك العائلي

وعلى الرغم من الزيادة فى القيمة الحقيقية للإنفاق الاستهلاكي (أي بعد استبعاد اثر الزيادة فى الأسعار) فإن استمرار ارتفاع أسعار بعض السلع الاستهلاكية والوسيلة بمعدلات تفوق المعتاد أدى إلى تأثر مستوى معيشة بعض الفئات، وخاصة ذوى الدخل الثابت بالزيادة فى المتوسط العام للأسعار مما قلل من الإحساس بالتحسن فى مستوى المعيشة.

جدول رقم (١٨)

امتوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين *

(سنة الأساس ٢٠٠٠/٩٩ = ١٠٠)

البيان	فعلى يونيه ٢٠٠٣	مبدئي يونيه ٢٠٠٤	معدل التغير %
الطعام والشراب	١٢٨	١٥٤,٤	٢٠,٦
الملابس والأقمشة	١٠٩,٧	١٢٤,٤	١٣,٤
أثاث ونظافة و خدمات	١١٦,١	١٣١,٨	١٣,٥
الرقم العام	١١٥,٤	١٢٨,٩	١١,٧

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين بمعدل ١١,٧% خلال الفترة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وذلك كمحصلة لارتفاع أسعار الطعام والشراب بنحو ٢٠,٦% والملابس والأقمشة ١٣,٤% والأثاث والنظافة والخدمات بـ ١٣,٥%.

العمالة والتوظيف :

١ - معدل ونمط قوة العمل :

ارتفع عدد السكان بالداخل من ٦٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ إلى ٦٩,٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ بزيادة قدرها ١,٣ مليون نسمة وبمعدل نمو قدره ١,٩٩%، وبإضافة عدد السكان في الخارج المقدر بنحو ١,٩ مليون نسمة يبلغ الإجمالي نحو ٧١,٢ مليون نسمة بالداخل والخارج.

كما بلغت قوة العمل خلال عام المتابعة نحو ٢٠,٧ مليون مقابل ٢٠,٢ مليون بنسبة زيادة قدرها ٢,٦% عن العام السابق، وتبلغ نسبة قوة العمل إلى السكان نحو ٣٠%، أما عدد المشتغلين فقد بلغ نحو ١٨,٧ مليون عامل مقابل ١٨,٢ مليون عامل في العام السابق، لذا يقدر حجم البطالة بنحو ٢ مليون متعطل.

وقد بلغت فرص العمل خلال عام المتابعة نحو ٦٥٠ ألف فرصة عمل (منها ٤٦٠ ألف فرصة عمل جديدة، و ١٩٠ ألف فرصة عمل للإحلال)، وتساهم قطاعات الزراعة، الاستخراجات والصناعات التحويلية، البترول، المياه، والتشييد والبناء بنحو ٤٤,٩% من إجمالي فرص العمل، ويأتي في المرتبة الثانية قطاعات الأنشطة العقارية والحكومة العامة، والخدمات الاجتماعية والشخصية التى تساهم بنحو ٣٣,٧%، أما قطاعات النقل والمواصلات، وتجارة الجملة والتجزئة، والوساطة المالية، والتأمين، والمطاعم والفنادق فتأتى في المرتبة الثالثة حيث تساهم بنحو ٢١,٤%.

* :

ب - مواجهة البطالة :

نشأت مشكلة البطالة نتيجة الزيادة المتلاحقة في أعداد الداخلين إلى سوق العمل وعجز الاقتصاد القومي عن استيعاب تلك الزيادة بالقدر الكافي، علاوة على عدم ملاءمة بعض مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل .

وتركز البطالة بين خريجي التعليم المتوسط حيث تشير البيانات أن نسبة البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة تبلغ نحو ٢٢ % .

وفي إطار جهود الحكومة لمواجهة مشكلة البطالة، وتحقيقاً لمفهوم العدالة الاجتماعية، فقد التزمت الحكومة بأن تعمل على توفير فرص عمل مناسبة في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويتضمن البرنامج القومي للتشغيل عدداً من البرامج النوعية والتي تتمثل في :-

- برنامج التشغيل بالجهاز الإداري للحكومة : سواء بقصد الإحلال أو لمواجهة الاحتياجات الجديدة حيث تم توفير نحو ١٦٢,٦ فرصة عمل .
- تفعيل شبكة مكاتب الاستخدام التابعة لوزارة القوى العاملة ونشره التوظيف التي تصدرها الوزارة حيث تم شغل نحو ٧٧,٣ ألف فرصة عمل .
- البرامج الخاصة بالصندوق الاجتماعي حيث وفرت نحو ٢٠١,٣ ألف فرصة عمل دائمة ومؤقتة، لبرامج الأشغال العامة، برنامج تنمية المجتمع والمشروعات متناهية الصغر، جهاز تنمية المشروعات الصغيرة.
- برنامج التنمية الريفية (شروق) حيث حقق نحو عشرة آلاف فرصة عمل دائمة، ٢٤,١ ألف فرصة عمل مؤقتة هذا بخلاف فرص العمل التي تحققت من خلال صندوق التنمية المحلية والخطة العاجلة .
- برامج الإقراض الشعبي والجمعيات الأهلية والأسر المنتجة والتوسع في استصلاح الأراضي وتوزيعها على الخريجين .
- البرنامج القومي لإعادة شباب الخريجين وتدريبهم على المهن التي يحتاجه سوق العمل وإتاحة قروض ميسرة للبدء في مشروعات جديدة، حيث يتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال خطة رئيسية تشرف عليها وزارة الإنتاج الحربي وخطط منفصلة يتم تنفيذها من خلال وزارات الزراعة واستصلاح الأراضي، الدفاع، البترول، الاتصالات والمعلومات حيث تم تدريب ٢١٦,٩ ألف متدرب .

وفيما يلي أهم الإنجازات المحققة :

٢٠ وزارة + مركز ودعم اتخاذ القرار	عدد الوزارات المشاركة بالبرنامج
٢٥٧ مهنة	عدد المهن
٩٣٣ مركز	عدد مراكز التدريب
٢١٦,٩ ألف	عدد المتدربين

التصدي لمشكلة الفقر

يعد تخفيض نسبة الفقر وزيادة العدالة في توزيع الدخل أحد أهم الأهداف الستة للخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وتقوم إستراتيجية الحد من الفقر على ثلاث ركائز أساسية هي (١) النمو الاقتصادي بتفعيل سياسات الإصلاح الاقتصادي الكلية والهيكلية، وخاصة التوسع بإقامة المشروعات الصغيرة والتنمية الزراعية والريفية والاهتمام بالوزن النسبي للبعد المكاني في توزيع الاستثمارات. (٢) التعليم وبصفة خاصة الاستمرار في مكافحة الأمية والتوسع في تحسين التعليم الأساسي وما يتطلبه من بناء المدارس واستحداث مصادر جديدة لتمويلها. (٣) شبهكات الضمان الاجتماعي بالعمل على رفع كفاءة البرامج القائمة عن تخريق مراجعة قواعد الاستحقاق للدعم المباشر وغير المباشر، وتوجيه برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية نحو مشروعات تساعد على الحد من الفقر .

وقد شهد عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ عدة مبادرات هامة للتصدي لمشكلة الفقر، سواء من خلال زيادة فرص العمل والتدريب وبرامج محو الأمية، وتوفير الخدمات الأساسية للأسر الفقيرة أو تدعيم شبكة الضمان الاجتماعي، فإلى جانب الدور الذي يقوم به الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة في المجالات المذكورة، تحملت الموازنة العامة تكلفة الدعم السلعي الغذائي والذي بلغ حوالي ١٠,٢ مليار جنيه، بالإضافة إلى معاش الضمان الاجتماعي للأسر الفقيرة (بواقع ٧٠-٥٠ جنيه للأسرة) .

ومراعاة للبعد المكاني تم تدعيم الخطة العاجلة التي تخصص ٢٥٠ ألف جنيه لمشروعات كل قرية، ونصف مليون جنيه لكل حي. كما تم بالإضافة إلى ذلك إعداد برنامج تحسين دخل الأسر الفقيرة من خلال تقديم القروض الميسرة، والذي يوفر مليون جنيه لكل قرية أو حي وينفذ هذا البرنامج بالتعاون والتنسيق بين أجهزة التنمية المحلية والصندوق الاجتماعي والجمعيات الأهلية، في أكثر من مائة قرية وحي في كافة محافظات الجمهورية.

نمضة المرأة المصرية

إن الإيمان بضرورة تمكين المرأة من الإسهام في مجتمعها عطاءً وأخذاً على قدم المساواة مع الرجل قد استقر كضرورة من ضروريات التنمية هدفاً ووسيلة، ولقد اكتسبت حركة النهوض بالمرأة مساندة قوية من الدولة ومن مختلف التيارات المستنيرة في المجتمع، وقد سبق انطلاق مبادرة تعليم الفتيات للعناية بتعليم البنات ولاسيما في المناخج الريفية والحضرية الفقيرة، وما سبق تلك المبادرة من جهود جادة تواصلت منذ بدء مشروع مدارس الفصل الواحد ثم مشروع مدارس المجتمع في أوائل التسعينيات، وبما يهدف إلى القضاء على الفجوة النوعية للالتحاق بالتعليم بحلول عام ٢٠٠٥؛ "للإيمان العميق بأن تعليم الفتيات هو المدخل الرئيسي لإزالة العقبة الأساسية أمام وعي المرأة بحقوقها وواجباتها، وأمام إسهامها بشكل إيجابي كشريك كامل في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".

وتقوم الدولة بدعم قضايا المرأة في جميع المجالات من خلال المشروع القومي المتكامل للنهوض بالمرأة، فقد إنخفضت معدلات الأمية بين النساء إلى ٤٠,٧% في نهاية عام ٢٠٠٣، كما بلغ قيد الإناث في التعليم قبل الجامعي نحو ٩٦,٩% للتعليم الابتدائي، ٩٤% للتعليم الإعدادي، و٧٦,٤% للتعليم الثانوي، كما إنخفضت معدلات التسرب من التعليم لتبلغ ٥٧,٥% للتعليم الابتدائي و ٢,١% للتعليم الإعدادي .

التعليم

تضع الدولة التعليم على قمة أولويات العمل الوخني بمشاركة كل القوى الوخنية في تطوير وتوظيف كل الإمكانيات لاستيعاب التطورات التكنولوجية المعاصرة وخلق الكوادر البشرية المؤهلة علميا لمواجهة احتياجات المجتمع الدولي الأنية والمستقبلية على اختلاف أنواعها.

وانطلاقا من هذه الرؤية تركزت إستراتيجية التعليم في زيادة معدلات القيد والارتقاء بها وتطوير وتحسين جودة مخرجات النظام التعليمي، وتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية، وتحفيز دور القطاع الخاص والتعاوني وسد منابع الأمية وتكثيف الجهود لمحو أمية الكبار (إنخفضت نسبة عدد الأميين للسكان في الفئة العمرية عشر سنوات فأكثر إلى ٢٧,٨% في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤) وتجاوبا مع الأهداف القومية للتعليم قبل الجامعي والعالي تم تنفيذ استثمارات بلغت ٣,٧ مليار جنيه تمثل ٤,٧% من إجمالي الاستثمارات، وبلغ نصيب القطاع الخاص منها ٥٠,٥ مليار جنيه، وقد خص منها التعليم قبل الجامعي (بما فيه التعليم الأزهرى) نحو ١,٩ مليار جنيه.

وباستعراض أهم المؤشرات والإنجازات فقد تم الوصول إلى الاستيعاب الكامل للملزمين، حيث تم إنشاء ٩٢٥ مدرسة (إحلل واستكمال وجديد) بتكلفة ١,٤ مليار جنيه مقابل ١٠٧٠ مدرسة للعام السابق، تشمل إنشاء بعض مدارس الفصل الواحد لتضييق الفجوة النوعية وتوفير فرص التعليم للبنات في أماكن إقامتهن ليصل عدد تلك المدارس إلى ٣١٠١ مدرسة ولتصل نسبة قيد الإناث إلى نحو ٤٨% . وأيضاً تم إنشاء وتجهيز ٦٦٦ مدرسة ابتدائية تضم نحو ٩٧٧١ فصل دراسي منها ١٣٣٢ فصل حضانة (إحلل وتجديد)، ٣١١ مدرسة إعدادي، بالإضافة إلى إنشاء وتجديد مدارس لذوى الاحتياجات الخاصة لتضييق الفجوة التعليمية بينهم وبين الأسوياء ولتحقيق فرص تعليمية مناسبة لهذه الفئات حيث وصل عدد هذه المدارس إلى ٧٣١ مدرسة تحتوى على ٣٦٩٤ فصل، كما تم إعداد مراكز للموهوبين لتحقيق هدف اكتشاف الموهبة ورعايتها، وتم استكمال وتزويد المدارس بأجهزة الحاسب الآلي لنحو ٢٦,٦ ألف مدرسة، وكذلك تدعيم معامل العلوم في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي للوصول إلى تعظيم دور التكنولوجيا في التعليم من أجل المعرفة .

وفي إختار تضييق الفجوة بين الذكور والإناث في مراحل التعليم المختلفة، فقد بلغت نسبة الإناث إلى الذكور المقيدون في التعليم الابتدائي ٩١,٨% مقابل ٩٠,٩% في (٢٠٠٣/٢٠٠٢) وبالنسبة للتعليم الإعدادي بلغت ٩١,٧% مقابل ٩٠,٤%، وبلغت النسبة للتعليم الثانوي ١٠٥,٤% مقابل ٩١,٩% .

كما إنخفضت كثافة الفصل إلى ٤١,٧ تلميذ مقابل ٤٢,٣ تلميذ في العام السابق؛ وبلغ ما تنفقه الدولة على الطالب في التعليم قبل الجامعي ١٠٥٠ جنيه و ثبات متوسط ما تنفقه على الطالب في التعليم الجامعي عند ٤٤٠٠ جنيه.

ويمثل التعليم العالي والجامعي مصدراً رئيسياً لإعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى يمكن زيادة قدرة مؤسسات التعليم على مواكبة التقدم التقني والمعرفي، فقد خص التعليم العالي والجامعي استثمارات ٨٧٨ مليون جنيه، لدعم وتطوير البنية الأساسية من ورش ومعامل ومدرجات جديدة لاستيعاب مزيد من المقبولين الجدد وتحديث الإمكانات المختلفة لكافة الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية.

وانطلاقاً من اتجاه الدولة لتشجيع القطاع غير الحكومي على المشاركة في إنشاء الكليات والمعاهد الخاصة وفقاً لاحتياجات البيئة وسوق العمل فإن العمل يجري لاستكمال إنشاء وتجهيز عدد ٥٢ كلية ومستشفى تعليمي من خلال ١٠ جامعات هي: ٦ أكتوبر، أكتوبر للعلوم الحديثة، مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر الدولية، الجامعة الأمريكية، الجامعة الفرنسية، الجامعة الألمانية، وأكاديمية السادات بالإضافة إلى تجهيز عدد ٦٤ معهد عالي وفني وذلك باستثمارات تبلغ نحو ٣١٨ مليون جنيه هذا بخلاف الجامعة العمالية وأكاديمية النقل البحري.

ويمثل القطاع الخاص نحو ١٦% من إجمالي المقيدين بالتعليم العالي والجامعي، ومن المستهدف زيادة هذه المشاركة بحيث لا يكون هدف الجامعات والمعاهد الخاصة الرئيسي تحقيق الربح وأن تسهم فيما تستهدفه الدولة من التوسع في التعليم العالي والوصول إلى العائلات العالمية، مع توافر نوعية جديدة من الخريجين تستطيع أن تتعامل مع التكنولوجيا المتقدمة والحاسبات الإلكترونية.

جدول رقم (١٩)

الاستثمارات المنفذة لنشأخي التعليم والصحة في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

(بالمليون جنيه)

القطاع	القطاع الحكومي		هيئات اقتصادية		قطاع خاص		الإجمالي العام		نسبة التنفيذ %
	منفذ	معدل	منفذ	معدل	منفذ	معدل	منفذ	معدل	
التعليم	٣١٥٧,٢	٣٤٠٤	٤٣,٨	٣٩,٤	٤٨١,٧	٤٠٠,٠	٣٩٢٥,١	٣٧٠١,٠	٩٤,٣
الصحة	١٦٢٩	١٩٧٦	١٥٨,٠	١٧٣,٢	٧٧٤,٠	٨٠٠,٠	٢٩٢٣,٢	٢٥٨٧,٠	٨٨,٥

* يرجع انخفاض نسبه التنفيذ عن المعتمد في القطاع الحكومي لكل من نشأخي الصحة والتعليم إلى عدمالإستخدام الكامل لأموال إتفاقيات المنح والقروض الخارجية نظراً لتأخر سريان بعض الاتفاقيات نتيجة تحول فترة إتمام الاجراءات الدستورية والقانونية، وكذا تعدد الإجراءات من جانب الجهات المقرضة والمانحة.

الصحة

لا زالت الدولة تتحمل العبء الأكبر في توفير الخدمات الصحية للقاعدة العريضة من المواطنين خاصة أن هناك شريحة عريضة من المجتمع لا تستطيع مواجهة تكاليف الخدمات الصحية .

ولذلك تعمل الدولة على توفير الخدمات الصحية في إيجار الجودة المناسبة بما يحقق الاستفادة الكاملة والاستغلال الأمثل لمدخلات ذلك القطاع الهام والحيوي، وتقليل التفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية والتوازن في الإنفاق على الخدمات الصحية العلاجية والوقائية .

وقد بلغت الاستثمارات المنفذة في قطاع الصحة نحو ٢,٦ مليار جنيه وتمثل استثمارات القطاع الخاص نحو ٠,٨ مليار جنيه بنسبة ٣٠,٨%، حيث تم الانتهاء من إنشاء عدد ١٢ مستشفى عام ومركزي، والانتهاء من إحلال وتطوير عدد ٣٠٠ وحدة صحية ريفية، وعدد ١٥٢ مستشفى قروي موزعة علي مختلف المحافظات، بالإضافة إلى الانتهاء من عدد من المشروعات التابعة للهيئة العامة للتأمين الصحي مثل استكمال تجهيزات مبرة الزقازيق، مستشفى الفيوم، مستشفى العاشر من رمضان، مبرة كفر الدوار، عيادة دمنهور الجديدة، وتطوير وتحديث مستشفيات السلام ببني سويف، ميت غمر، العبور بكفر الشيخ، كما تم تطوير المراكز الطبية المتخصصة بالمحافظات ومراكز الإعاقة الذهنية .

أوضحت المؤشرات الكمية زيادة عدد الأسرة من ١٤١ ألف سرير عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ١٤٧,٦ ألف سرير في عام المتابعة، وتحسن متوسط نصيب الفرد منها حيث بلغ سرير واحد لكل ٤٥٤ فرد. وقد انعكست زيادة عدد الأجيال البشريين بنحو ٤ آلاف خبيب على تحسن مؤشر نصيب الفرد حيث زاد من خبيب واحد لكل ٤٥٢ فرد عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى خبيب واحد لكل ٤٤٨ فرد في عام المتابعة، ووصل متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري على الصحة إلى نحو ٣٧,٣ جنيه في عام المتابعة . ومراعاة للدور الاجتماعي للدولة وخاصة لتوفير الخدمات الصحية بالمستشفيات والوحدات الصحية ومتطلبات العلاج والتأمين الصحي زاد إنفاق الحكومة إلى نحو ١,٦ مليار جنيه في عام المتابعة . وارتفع توقع العمر عند الميلاد من ٦٧,٥ سنة بالنسبة للذكور، ٧١,٩ بالنسبة للإناث في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٦٧,٩ سنة بالنسبة للذكور ٧٢,٣ سنة بالنسبة للإناث في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، وكذلك انخفض معدل وفيات الرضع من ٢١ لكل ألف مولود في ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٢٠ ألف مولود في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣. ونتيجة للجهود التي تبذلها الدولة لمواجهة المشكلة السكانية فقد انخفض معدل المواليد من ٢٧,١ في الألف عام ٢٠٠٠، إلى ٢٦,٢٨ عام ٢٠٠٢، وإلى ٢٦,١٣ عام ٢٠٠٣، وانخفض معدل الزيادة الطبيعية من ٢,٠٨% عام ٢٠٠٠، إلى ١,٩٩% عام ٢٠٠٢، وثبتت النسبة عند ١,٩٩% في عام ٢٠٠٣، وبالرغم من هذا الانخفاض فما زال المعدل مرتفعا، وتتواصل الجهود من أجل تحقيق مزيد من التحسن في معدلات الزيادة الطبيعية وذلك من خلال حزمة من البرامج بهدف الوصول بمعدل الخصوبة الكلي إلى مستوي ٢,١ خفل لكل سيدة وذلك في عام ٢٠١٧ بدلا من ٣,٢ خفل في عام المتابعة .

المرافق العامة:

بلغت الاستثمارات المنفذة في مشروعات مياه الشرب بنحو ١,٢ مليار جنيه ومشروعات الصرف الصحي بنحو ٢,٢ مليار جنيه . فبالنسبة لمشروعات مياه الشرب فقد زادت الطاقة المتاحة من ١٨,٩ مليون م^٣/يوم إلى ٢٠,٢ مليون م^٣/يوم بمعدل نمو ٦,٩% ليصبح نصيب الفرد ٢٩٤ لتر/يوم بدلا من ٢٨٠ لتر/يوم بزيادة ٥%، وجارى استكمال محطات المياه بمختلف المحافظات أما الصرف الصحي فقد زادت الطاقة الاستيعابية المتاحة من نحو ١١,٤ مليون م^٣/يوم لتصل إلى ١٢,٩ مليون م^٣/يوم بمعدل زيادة ١٣,٢%، وجارى توسيع مشروعات الصرف الصحي بالضفة الشرقية واستكمال محطات الصرف الصحي بمحافظة الجيزة والفيوم .

الفصل الخامس

التنمية المحلية

الخطة العاجلة:

تعد التنمية المحلية أحد محاور التنمية الشاملة من خلال الخطة العاجلة لتنمية القرى والأحياء وبناء وتنمية القرية (شروق) وذلك لتحقيق التنمية المتكاملة والنهوض بالخدمات الرئيسية بها، واستكمال خطط تنمية وتطوير المناطق العشوائية في المحافظات وتحويلها إلى مجتمعات متطورة منظمة وأيضا تدعيم المناطق الصناعية بالبنية الأساسية لجذب المشروعات الاستثمارية إليها.

وقد بلغت الاستثمارات المنفذة للتنمية المحلية خلال الربع الرابع نحو ١١٧٤ مليون جنيه، بنسبة تنفيذ ٣٨,٨% في حين بلغت في نهاية العام نحو ٣١٤٧ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ١٠٤%، وذلك لمشروعات مختلفة من خلال دواوين عموم المحافظات أو الخطة العاجلة أو برنامج شروق ، نفذ منها في قطاع المرافق استثمارات قدرها ١٤٣٧ مليون جنيه، يليه قطاع النقل باستثمارات ٧١٣ مليون جنيه، في حين نفذ في قطاع الكهرباء استثمارات قدرها ٤١١ مليون جنيه .

جدول رقم (٢٠)

الاستثمارات المنفذة للتنمية المحلية خلال الربع الرابع والإجمالي لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

(بالمليون جنيه)

نسبة التنفيذ %		المنفذ خلال ٢٠٠٤/٢٠٠٣		المتعمد	البيان
السنة	الربع	السنة	الربع الرابع		
١٣٢,٤	٤٦,٥	١٥٣٩,١	٥٤٠,٤	١١٦٢,٢	دواوين عموم المحافظات
٩١,٤	٣٠,٦	١٠٧٥,٥	٣٦٠,٢	١١٧٦,٧	خطة عاجلة
٩٠,٤	٣٨,٢	١٤١,٧	٥٩,٨	١٥٦,٦	تطوير العشوائيات
١٣٦,٠	٥٣,٥	٧٠,٢	٢٩,٨	٥٥,٧	المناطق الصناعية
١١٠,٨	٣٨,٨	٢٨٢٦,٥	٩٩٠,٢	٢٥٥١,٢	جملة المحافظات
٦٧,٤	٣١,٩	٢٣٣,٢	١١٠,٥	٣٤٦,١	جهاز بناء وتنمية القرية شروق
٦٦,٦	٥٥,٥	٨٧,٧	٧٣,٤	١٣١,٧	الأجهزة التابعة
١٠٣,٩	٣٨,٨	٣١٤٧,٤	١١٧٤,١	٣٠٢٩,٠	جملة التنمية المحلية

وقد بلغت الاستثمارات المنفذة لمشروعات الخطة العاجلة في القرى والأحياء في الربع الرابع نحو ٣٦٠ مليون جنيه، وبالتالي فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات المنفذة خلال العام إلى ١٠٧٥,٥ مليون جنيه بنسبة ٩١,٤% من الاستثمارات المعتمدة.

جدول رقم (٢١)
الاستثمارات المنفذة في الخطة العاجلة خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

(بالمليون جنيه)

البيان	المعتمد المعدل	المنفذ	نسبة التنفيذ %	الأهمية النسبية
الكهرباء	٣٦٠,٤	٢٤٧,٢	٩٤,٩	٢٣,٠
النقل والموصلات	٢٩٢,٠	٢٧٠,٥	٩٢,٦	٢٥,٢
المرافق	٥٧٢,١	٥٢٢,٠	٩١,٢	٤٨,٥
الخدمات	٥٢,٢	٣٥,٨	٦٨,٦	٣,٣
الإجمالي	١١٧٦,٧	١٠٧٥,٥	٩١,٤	١٠٠

ومن خلال متابعة الخطة العاجلة يتضح أن قطاع المرافق قد نفذ استثمارات قدرها ٥٢٢ مليون جنيه بما يقارب نصف الاستثمارات، حيث تم مد شبكات مياه بطول ٥٥٣ كم، ومد مواسير مياه أقطار مختلفة بطول ١١٣ كم، إنشاء ٦٥ خزان مياه، حفر ١٢٢ بئر، إحلال وتجديد شبكات مياه بطول ٢٤٢ كم، تغطية ترع ومصارف بطول ٨٨ كم، كما تم مد شبكات صرف صحي بطول ٥٨,٨ كم ٠ وفي قطاع النقل والموصلات تم تنفيذ استثمارات بنحو ٢٧٠,٥ مليون جنيه لرصف ١١٧٢ كم خرق بداخل مدن ومراكز وقرى بالمحافظات، في حين نفذت استثمارات قدرها ٢٤٧ مليون جنيه في قطاع الكهرباء، وكان من أهم الإنجازات توصيل الكهرباء للطريق الساحلي بشمال سيناء، تركيب ١٨٢ محطة محولات بقرى محافظات أسيوط وسوهاج وقنا، وكذلك تركيب ٦٢ برج هيكلية بمحافظة أسيوط، كما تم تركيب ٢٤٥١٧ عمود إنارة بمختلف مراكز وقرى المحافظات ٠

في حين بلغت الاستثمارات المنفذة من خلال جهاز بناء وتنمية القرية (شروق) ١١٠,٥ مليون جنيه خلال الربع الرابع وبإجمالي ٢٣٣,٢ مليون جنيه خلال العام بنسبة ٧,٤% من استثمارات التنمية المحلية ٠

المناطق العشوائية :

بلغت الاستثمارات المنفذة لتطوير المناطق العشوائية نحو ١٤١,٧ مليون جنيه (منها ٥٩,٨ مليون جنيه خلال الربع الرابع)، وتتمثل أهم الإنجازات في مد شبكات مياه شرب وصرف صحي بطول ١١٤ كم و٧٤,٥ كم على التوالي، ورصف خرق بطول ١٣٦ كم ٠

جدول رقم (٢٢)
استثمارات تطوير المناجخ العشوائية خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

(بالمليون جنيه)

البيان	المعتمد المعدل	المنفذ	نسبة التنفيذ %	الأهمية النسبية %
الكهرباء	١٤,٠	١٦,٠	١١٤,٣	١١,٣
النقل والمواصلات	٢٥,٠	٢٥,٧	١٠٢,٨	١٨,١
المرافق	١١٧,٦	١٠٠,٠	٨٥	٧٠,٦
الإجمالي	١٥٦,٦	١٤١,٧	٩٠,٤	١٠٠

المناطق الصناعية:

كما بلغت الاستثمارات المنفذة لاستكمال أعمال البنية الأساسية للمناجخ الصناعية نحو ٧٠,٢ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ١٣٦% (منها ٢٩,٨ مليون جنيه خلال الربع الرابع)، وترجع الزيادة في تنفيذ استثمارات المناجخ الصناعية لزيادة الاستثمارات المنفذة لمشروعات مياه الشرب بالمنطقة الصناعية بقنا وكذلك في مشروعات الصرف الصحي بنفس المنطقة، وكان من أهم الإنجازات تركيب ٦٠٠ صندوق توزيع بأسوان، ورصف بخرق بطول ٤٣ كم بالمناجخ الصناعية بالوجه القبلي، وتنفيذ ١٩ كم من شبكة الانحدار وخطوط الطرد لمشروع الصرف الصحي بالمنطقة الصناعية بأسوط.

جدول رقم (٢٣)
استثمارات تطوير المناجخ الصناعية خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

(بالمليون جنيه)

البيان	المعتمد المعدل	المنفذ	نسبة التنفيذ %	الأهمية النسبية
الكهرباء	١٦,٧	١٣,٧	٨٢,٠	١٩,٥
النقل والمواصلات	٦,٣	٥,٠	٧٩,٤	٧,١
المرافق	٣٣,٧	٥١,٥	١٥٧,٥	٧٣,٤
الإجمالي	٥٥,٧	٧٠,٢	١٣٦,٠	١٠٠

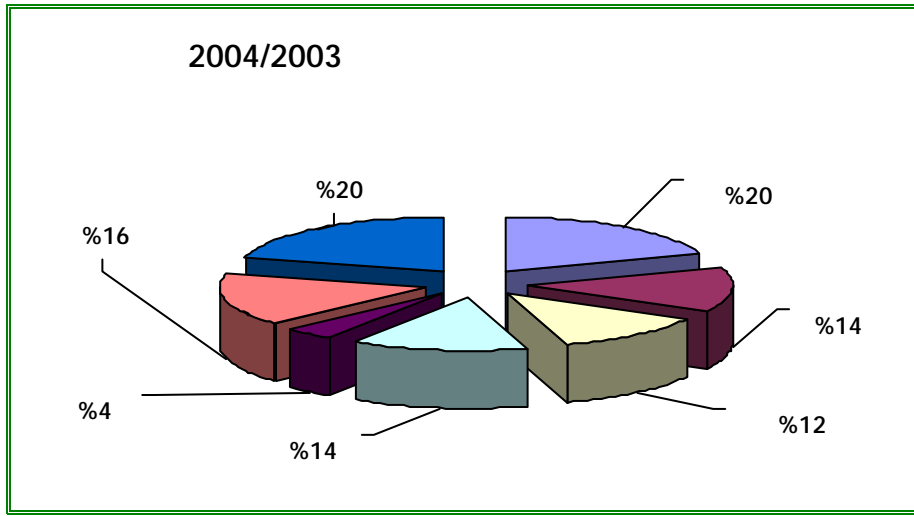
التوزيع المكاني للاستثمارات :

يعكس التوزيع المكاني للاستثمارات لأهم المشروعات المنفذة في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ الأهمية النسبية لمحافظة الجمهورية، وكما ورد في الخطة الأصلية، حيث استحوذ إقليم القاهرة الكبرى والذي يمثل عدد السكان فيه نحو ١٣,١ مليون نسمة (٥/١ عدد السكان) على نحو ٢٠% من إجمالي الإستثمارات. وأهم المشروعات تتركز في التعليم والصحة والمرافق والكهرباء والاتصالات

وخاصة مشروعات تطوير مطار القاهرة الدولي، مشروع استكمال الخط الثاني، عربات جديدة للخط الأول لمترو الأنفاق واستكمال تطوير محوري العروبة والأوتوستراد- يليه إقليم جنوب الصعيد ويضم محافظات (أسيوط - الوادي الجديد - سوهاج - قنا - الأقصر - أسوان - البحر الأحمر) ويبلغ عدد السكان فيه نحو ١١,٩ مليون نسمة ويستأثر بنحو ١٦% من إجمالي الاستثمارات،

وتركز جانب كبير من هذه المشروعات فى الزراعة والرى واستصلاح الأراضي أغلبها فى مشروع تنمية جنوب الوادي (توشكى) بمحافظة أسوان يليها مشروعات الإسكان ومشروعات استخراج البترول الخام والغاز الطبيعي، ومحطات توليد الكهرباء بطاقة الرياح بالبحر الأحمر، وكذلك مشروعات المرافق بمحافظات أسيوط وسوهاج وقنا.

شكل رقم (٩)



يخص إقليم القناة وسيناء نحو ١٤% من إجمالي الاستثمارات ويبلغ عدد السكان فى هذا الإقليم نحو ٢,٢ مليون نسمة وتركز معظم استثماراته فى مشروعات الصرف الصحى للضفة الشرقية لقناة السويس. و فى مشروعات الكهرباء فقد تم الانتهاء من مشروع توليد الكهرباء شرق بورسعيد يليها مشروعات الزراعة واستصلاح الأراضي، واستكمال البنية القومية لتنمية شمال سيناء، وإعداد مساحات من الأراضي للزراعة وإنشاء سحارة ترعة السلام أسفل قناة السويس. أما فى مجال النقل تم استكمال تخريق الإسماعيلية السويس واستكمال رصيف بميناء شرم الشيخ وتخريق المرحلة الثانية لميناء شرق بورسعيد.

كما يخص إقليم غرب الدلتا (محافظات الإسكندرية، البحيرة، مطروح) نحو ١٤% من جملة الاستثمارات وعدد سكان هذا الإقليم نحو ٨,٧ مليون نسمة. وقد تمثلت استثمارات هذا الإقليم فى مشروعات هامة تم تنفيذ أغلبها فى المرافق العامة للثلاث محافظات، بالإضافة إلى

مشروعات الزراعة والرى والاستصلاح، بجانب البترول ومنتجاته، والنقل والاتصالات مثل استكمال رصف خرق رئيسية وداخلية بالساحل الشمالى.

بلغت الاستثمارات غير الموزعة (التي تخص أكثر من محافظة أو المشروعات المركزية التي تخدم محافظات الجمهورية) نحو ٥ مليار جنيه بنسبة ١٨٪ من الاستثمارات العامة، تركزت في تنفيذ مشروعات للنقل والاتصالات بنحو ١,٥ مليار جنيه (أهمها: وحدات متحركة وتجديد عربات وخطوط للسكك الحديدية)، ثم للتعليم بنحو ٠,٧ مليار جنيه (أهمها: إنشاء وتجهيز ٤٩,٧ ألف فصل ابتدائي)، يليها مشروعات للكهرباء بنحو ٠,٦ مليار جنيه (أهمها: تدعيم شبكات القرى)، يليها مشروعات للخدمات الصحية والرافق بنحو ٠,٥ مليار جنيه لكل منهما (أهمها: صحة الأم والطفل، التأمين الصحي لطلبة المدارس، و تغذية ٢٤٠ قرية بمياه الشرب)، أخيراً مشروعات للرى بنحو ٠,٢ مليار جنيه (أهمها: تغطية ترع ومصارف).

()

/ / /

()

%		%		/	/	/	
/	/	/	/				
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	*
/	/	/	/	/	/	/	

*

()

/ / /

()

%		%		/	/	/	
/	/	/	/				
: _____							
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	
: _____							
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	
/	/	/	- /	/	/	/	
/	/	- /	/	/	/	/	
/	/	/	- /	/	/	/	
/	/	/	/	/	/	/	*
/	/	/	/	/	/	/	

*

() Ø
Ø / Ô

Ø %		0000000
,	,	
,	,	
,	,	
,	,	
,	,	
,	,	00

() Ø
Ø / Ô

Ø %		0000000
,	,	
,	,	
,	,	
,	,	
,	,	
,	,	00

() Ø

%		%						
				/	/	/	/	
í,	í,	î,î	í,	ð ð	í í	ï	ïï ð	
,ð	,ð	ï,ï	ï,	í í	ð ñ	ïïí	í í	
,	,	î,î	î,	ñ	ðí í	ñ	í	
í,í	í,í	î,	- ,	í	ñ	ñï	ññ	
ï,	ï,ñ	ï,	,	ñïí	ïï ï	ï	í í í	
í,	í,ð	,í	ï,ð	ñí	í í	í	ñ	
,	,	-í,ð	-í ,ñ	ïï	ð ï	ð	í	
		ï,	ï,	ð ñð	ïí ï	í ñ	ðï í	

:

() Ø

í í ,í	î,	ñ í	/
ï ,	í ,	ï	/
,	í ,ð	í ñ	/
ð ï,	í ï ñ,	í í	/
,í	,	í,ð	% Ø
,ð	,ñ	,	% Ø

-

:

() Ø

()

,	,	,	,	/
,	,	,	,	/
,	,	,	,	/
,	,	,	,	/
,	,	- ,	,	% Ø
- ,	,	- ,	,	% Ø

() Ø

Ø

/

Y

()

		/
		/
		/
		/
,	,	% Ø
,	,	% Ø

() ø

/	/		
ï, í	î, îí	/	
ð,	ð		
ïíí	ï		
,	,ñ	/	
î,	î,		
íí			
ñ,ñð	ñ,	/	
,	,ñ		
ñ	ðíí		
,	ð,ñ	/	
ï,	î		
	, ð		

() ø

/	/		
,î	,í	/	
,ð	, ð		
ñ,î	ñ,í		
,î ð	,î	/	
,	,		
,íí	, í		
î,î	í, ð	/	
í,	, ñ		
ñ,ðí	ñ, í		
,ñ	, ð	/	
,î	ñ,		

(ð)

/		/		õõõõ
î		í		()
ï,î				
				õõõõ
	,í			
	î,í		í	
	õ,î		õ	
,				
ï õ		î		()
í		ñ		
ñ		õ		
õõ		õï		
õ		í		/
í		ïï		/
				()

(ñ)
 ○○○○○○○○○○○○○○○○○

()

/	/	
õõ ,	ñ	
ñĩ ,	ñĩ ,	
í ,	,	
ñõ,	ñõ	
ñ ,õ	ñ ,õ	(%)
,ĩ í	,ñí	()
ĩ ,ñ	ĩ ,î	(%)
ñ	ñ	(%)
í	õí	()
		()
î	î	
,î	ĩ ,	
	ñĩ	()
,ĩ	,ĩ	(%)
ñ í	ĩ	()
ĩ í õ	í õ ñ	()
ĩ ,õí	ñ,	(%)

()

/ /

()

%	/	/	
,	í î,	í ,	
î,ï	,ð	,î	-
,í	ï,	î,ï	-
,	ñ,ð	ñ,	-
,î	,	í ,í	-
,ï	,	ð,î	
,	,	î ,	
,	ñ,	í ,	
,ñ	ðï ,	ð ï ,	
,	ï ,	î ,ð	
,ñ	î ,	í ð ,	
,ð	ñ ,	î ,î	
,	í ð ,	í î ,ð	
î ,	í ,	ñ ,	
,	í ,	ñ ,	-
,	ï ð ,	î î ,	-
,î	î ï ñ ,ñ	í î ,ñ	
,ð	í ñ ,	í ,ñ	
,í	ðï í ñ ,	ð ññ ,	

()

/ /

	*					
õ ññ,	ñ ,	,	î ,	ï ññ,	ñï ,	/
î ,	ïí ,	õ ,	ïîñ,	ñ ,	î î ,	/
õ	í	õ	,í	õ	,í	%

* íñ ò

: